فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الجمعة 10 جمادى الآخرة 1448هـ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2026 Friday 20 November
20070503
WWW.FELESTEEN.PS | 12 صفحة | العدد 6575

اختطفته ميليشيات عميلة بخان يونس

استشهاد ضابط شرطة من غزة في سجون الاحتلال

غزة/ صفا:

أفادت مصادر عائلية، أمس، باستشهاد الأسير صبري عطوة عبد العال، الضابط في الشرطة، بعد اختطافه على يد ميليشيات مسلحة في منطقة مواصي خان يونس جنوبي قطاع غزة، قبل أكثر من شهر،

3

حماس تنتقد تقرير "مجلس السلام" وتتهمه بتوفير غطاء لاستمرار عدوان الاحتلال

غزة/ فلسطين:

انتقدت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أمس، تقرير ما يعرف بـ"مجلس السلام" المقدم إلى مجلس الأمن الدولي بشأن تنفيذ الخطة الشاملة لإنهاء الحرب على قطاع غزة، متهمة إياه بتضليل الحقائق ومساواة

3

هجر 1500 أسرة قسرًا وسط القطاع

5 شهداء في غزة.. والاحتلال يخلّف دماراً شمـــــال مخيم النصيرات

غزة/ نبيل سنونو:

استشهد أمس خمسة مواطنين بنيران الاحتلال في مناطق مختلفة من قطاع غزة، في حين خلّف الاحتلال دمارا شمال مخيم النصيرات وسط القطاع عقب عدوان هجر قسرا أكثر من 1500 أسرة. وأفاد المستشفى الأهلي العربي المعمداني باستشهاد مواطن في قصف مدفعي إسرائيلي على حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة. كما استشهد مواطن آخر من جراء إطلاق طائرة حربية مسيرة تابعة للاحتلال النار صوب مجموعة من المواطنين في شارع صلاح الدين، قرب دوار الكويت جنوب شرق مدينة غزة، وفق مصادر محلية. كما أصيب مواطن من جراء قصف طائرة مسيرة محطة بهلول، التي

2



مواطنون يتفقدون أمس آثار الدمار الذي خلّفه الاحتلال شمال مخيم النصيرات

مستوطنـــون يحرقـــــون مسجدًا في الجليل.. والاحتلال يجبر مواطنًا على هدم منزله في عرعرة

الناصرة-رام الله/ فلسطين:

أضرم مستوطنون، فجر أمس، النار في أجزاء من مسجد بقرية الدحي بمنطقة مرج ابن عامر في الجليل، داخل أراضي عام 1948، وخطّوا شعارات عنصرية معادية للعرب على جدرانه، في حين أجبرت سلطات الاحتلال مواطنًا في عرعرة بالمثلث على هدم منزله قيد الإنشاء ذاتيًا، خشية تحميله تكاليف الهدم الباهظة. وقال إمام المسجد، الشيخ خالد زعبي، إن ثلاثة

3

محليات
تحذيـــرات من تفاقم الكارثـــة الإنسانيـــة في غزة.. ومطالبـات بإدخال لوازم الإغاثـــة
3

من الميدان
الإعلان عن إطلاق الهيئة التنسيقية المجتمعية لإعادة إعمار قطاع غزة
7

صحـــة
في غزة..
70 ألـف مريض سكري ورعاية لا تحتمل الانتظار
8

اقتصاد
«الكنيست» يصعّد ضد العمال الفلسطينيين.. مطالب بتحرك نقابي ودولي
10

ملخص

استشهد خمسة مواطنين بنيران وقصف الاحتلال في مدينة غزة ومخيمي البريج والنصيرات، وأصيب آخرون في مناطق مختلفة من القطاع. وفي المحافظة الوسطى، دمرت قوات الاحتلال منازل ومنشآت شمال مخيم النصيرات وشرق مخيم المغازي بعمليات نسف، بالتزامن مع تهجير قسري طال أكثر من 1500 أسرة تضم نحو 6 آلاف مواطن، وفق المكتب الإعلامي الحكومي.

هجر 1500 أسرة قسرًا وسط القطاع

5 شهداء في غزة.. والاحتلال يخلّف دماراً شمال مخيم النصيرات



غزة/ نبيل سنونو:

استشهد أمس خمسة مواطنين بنيران الاحتلال في مناطق مختلفة من قطاع غزة، في حين خلّف الاحتلال دمارا شمال مخيم النصيرات وسط القطاع عقب عدوان هجر قسرا أكثر من 1500 أسرة.

وأفاد المستشفى الأهلي العربي المعمداني باستشهاد مواطن في قصف مدفعي إسرائيلي على حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة.

كما استشهد مواطن آخر من جراء إطلاق طائرة حربية مسيرة تابعة للاحتلال النار صوب مجموعة من المواطنين في شارع صلاح الدين، قرب دوار الكويت جنوب شرق مدينة غزة، وفق مصادر محلية.

كما أصيب مواطن من جراء قصف طائرة مسيرة محطة بهلول، التي تؤوي نازحين في حي الزيتون.

وتتعرض خيام النازحين ومراكز الإيواء لإطلاق النار من الرافعات والآليات العسكرية للاحتلال المتمركزة جنوب مدينة غزة، إضافة إلى نيران الطائرات المسيرة.

بدوره، أفاد مجمع الشفاء الطبي باستشهاد مواطنَين وإصابة آخرين في غارة من مسيرة حربية إسرائيلية على خيمة نازحين وسط مدينة غزة.

وفي الوسطى، أفاد مصدر طبي في مستشفى شهداء الأقصى بأن شابا استشهد متأثرا بإصابته من جراء قصف استهدف تجمعا للمواطنين شمالي مخيم البريج.

وفي جنوب القطاع، أفادت مصادر طبية بإصابة مواطنة برصاص قوات الاحتلال التي أطلقت النار باتجاه منازل المواطنين وخيام النازحين في مدينة حمد السكنية شمالي خان يونس.

العدوان على النصيرات

في سياق متصل، خلفّت قوات الاحتلال دمارا شمال مخيم النصيرات وسط قطاع غزة.

ونفذ الاحتلال، فجر أمس، عمليات نسف استهدفت منازل ومنشآت وسط القطاع، ضمن عدوان جديد بدأ أول من أمس في ثلاثة مربعات غربي ما يُعرف بـ"الخط الأصفر".

وأفادت مصادر محلية وشهود عيان بسماع دوي انفجارين قويين، من جراء عمليات نسف نفذتها قوات الاحتلال في منطقة التوغل المعلن عنها شمالي مخيم النصيرات، وفي منطقة تقع شرقي مخيم المغازي، وسط القطاع.

وأضافت المصادر أن قوات الاحتلال دمرت عددا من المنازل المخلاة شرقي مخيم المغازي، باستخدام صناديق تحوي مواد متفجرة ألقتها طائرات مسيّرة من طراز "كواد كابتر"، ما خلّف دمارا كبيرا.

تهجير قسري

وقال المكتب الاعلامي الحكومي في غزة أمس إن الاحتلال ارتكب جريمة تهجير قسري جديدة بالمحافظة الوسطى طالت أكثر من 1,500 أسرة و6,000 مواطن، وتتسبب بخسائر مادية تقدر بآلاف الدولارات.

وأضاف المكتب في بيان وصلت لصحيفة "فلسطين" نسخة عنه: ارتكب جيش الاحتلال جريمة عسكرية عدوانية، تندرج مباشرة في إطار جريمة التهجير القسري الممنهج ضد المدنيين العزل، وذلك في محيط ما يُسمى "الخط الأصفر"، وتحديداً في مخيمي النصيرات والبرج وسط قطاع غزة، بالتزامن مع إغلاق شارع صلاح الدين وفرض قيود عسكرية مشددة على حركة المواطنين والطواقم الإغاثية.

وتشير التقديرات والإحصاءات الميدانية الأولية، بحسب البيان، إلى أن هذه الجريمة أسفرت عن تضرر أكثر من 1,500 أسرة في المحافظة الوسطى، بواقع أكثر من 6,000 فرد أجبرهم جيش الاحتلال تحت وطأة القصف وإنذارات الإخلاء الجبرية على النزوح القسري مجدداً، في ظل انهيار شبه كامل لمقومات الحياة الأساسية وانعدام الملاذات الآمنة. كما قُدّرت الخسائر المادية المباشرة الناجمة عن هذه العملية وتدمير الممتلكات ومقومات الإيواء بآلاف الدولارات.

ووفقاً للبيانات الحكومية الموثقة بشأن مراكز الإيواء المسجلة ضمن النطاق المتأثر والمحاذي لمنطقة العمليات العسكرية، فإن آلاف المواطنين من الفئات الهشة تعرضوا إلى التهديد بشكل مباشر بفقدان المأوى وخدمات الإغاثة الأساسية، موزعين على النحو الآتي: مركز الحداد: يضم 603 أفراد (129 عائلة). مركز الوتين: يضم 400 فرد (87 عائلة). مركز سنابل الأمل: يضم 639 فرداً (137 عائلة). مخيم الدعوة: يضم 649 فرداً (150 عائلة). مخيم حميدية: يضم 306 أفراد (67 عائلة). مركز العز بن عبد السلام: يضم 258 فرداً (60 عائلة).

وتابع: بذلك يبلغ إجمالي الموجودين في هذه المراكز الستة وحدها نحو 2,855 فرداً (630 عائلة)، يُضاف إليهم نحو 2,405 أفراد (235 عائلة) في محيط تلك المراكز، فضلاً عن بقية الأسر القاطنة في المناطق المستهدفة والمجاورة؛ ما رفع إجمالي المتأثرين بجريمة التهجير القسري في المحافظة الوسطى إلى أكثر من 1,500 أسرة تضم ما يزيد على 6,000 مواطن، واجهوا جميعاً خطراً حقيقياً أعاق عمل الطواقم الإغاثية وعرّض حياتهم للخطر الداهم.

وأدان المكتب "بأشد العبارات" استمرار الجرائم العسكرية للاحتلال في محيط المناطق المأهولة ومراكز الإيواء، مؤكدا أن التهجير القسري للسكان المدنيين واستهداف المأوى يُعد جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني ومنظومة الحماية الاجتماعية.

وحمّل الاحتلال "الإسرائيلي" المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة الجديدة وعن الخسائر البشرية والمادية الجسيمة المُترتّبة عليها، كما حمّل المجتمع الدولي مسؤولية الصمت والعجز عن إلزام الاحتلال بوقف عدوانه.

وطالب الوسطاء والجهات الراعية لاتفاق وقف إطلاق النار والأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والحقوقية والإنسانية بالتدخل الفوري والجاد للضغط من أجل وقف استهداف المناطق المدنية، وتوفير الحماية الكاملة والملزمة للنازحين ومراكز الإيواء وطواقم العمل الإغاثي.

وكانت قوات الاحتلال قد توغلت، الأربعاء، غرب ما يسمى "الخط الأصفر"، في منطقة المغراقة، وعند جسر وادي غزة على شارع صلاح الدين، وفي حي الدعوة شمالي مخيم النصيرات، وذلك للمرة الأولى منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2025.

ومنذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تشن قوات الاحتلال حرب إبادة جماعية على قطاع غزة، أسفرت حتى أمس عن استشهاد 74,715 مواطنا، وإصابة 176,139 آخرين.

وارتفعت حصيلة الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2025 إلى 1,662 شهيدا، والإصابات إلى 6,007، في حين بلغ إجمالي حالات الانتشال 851، ولا يزال عدد من الضحايا تحت الركام، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00972597563838
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
لمتابعة موقع صحيفة فلسطين على الإنترنت امسح الباركود
لمتابعة أعداد صحيفة فلسطين امسح الباركود

حماس تنتقد تقرير "مجلس السلام" وتتهمه بتوفير غطـــــاء لاستمـــرار عدوان الاحتلال

غزة/ فلسطين:

انتقدت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أمس، تقرير ما يعرف بـ"مجلس السلام" المقدم إلى مجلس الأمن الدولي بشأن تنفيذ الخطة الشاملة لإنهاء الحرب على قطاع غزة، متهمة إياه بتضليل الحقائق ومساواة الطرف الفلسطيني الملتزم بالاتفاق، بالاحتلال، بما يوفر غطاءً سياسياً له لمواصلة عدوانه والتنصل من التزاماته بموجب اتفاق وقف إطلاق النار.

وقالت الحركة، في بيان، إن التقرير المقدم في 17 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري تضمن استنتاجات ومعلومات مضللة بشأن التزامات حماس والفصائل بموجب الاتفاق، مؤكدة أنه يتبنى مقاربة غير متوازنة في توزيع المسؤوليات، ويتجاهل انتهاكات الاحتلال المتواصلة.

وأضافت أن خطورة التقرير تتزامن مع إعلان جيش الاحتلال بدء عملية عسكرية جديدة في قطاع غزة، هي الأولى التي يعلن عنها منذ بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار، ما يثير تساؤلات جدية بشأن دور "مجلس السلام" ومسؤوليته في حماية الاتفاق ومنع تقويضه والعودة إلى حرب الإبادة.

وذكرت حماس أن (إسرائيل) ارتكبت 6288 خرقاً للاتفاق خلال 405 أيام، بمعدل 15.5 خرق يومياً، أسفرت عن استشهاد 1662 مواطنا وإصابة 6007 آخرين واعتقال 223، متهمة التقرير بالتغاضي عن استمرار وجود قوات الاحتلال واعتداءاتها خلف "الخط الأصفر"، وتوسيع نطاق سيطرتها إلى أكثر من 20 بالمائة من المساحة المتفق عليها، بما يقوض وقف إطلاق النار ويعرقل الانتقال إلى المراحل اللاحقة.

واتهمت الحركة التقرير بتجاهل موافقتها على خارطة الطريق التي طرحها "مجلس السلام"، مقابل رفض حكومة الاحتلال لها، موضحة أن الخارطة تحدد تسلسل التنفيذ، بدءاً باستكمال المرحلة الأولى، ودخول اللجنة الإدارية الانتقالية، ونشر القوة الدولية، قبل الانتقال إلى ترتيبات ملف السلاح وفق الآليات المتفق عليها وبالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي.

كما اتهمت حكومة الاحتلال بعرقلة دخول اللجنة الإدارية الانتقالية وتأخير نشر الشرطة المدنية الفلسطينية، وتجاهل مسؤوليتها عن تفاقم الأزمة الإنسانية واستمرارها، بدلاً من تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن الأوضاع في القطاع.

وقالت حماس إن التقرير يوفر للاحتلال غطاءً للتنصل من التزاماته بدلاً من ممارسة الضغط عليه لتنفيذها، محذرة من أن التهديد المتكرر باحتمال انهيار الاتفاق يساهم في تبرير استمرار الوضع الراهن.

وفي بيان منفصل، وصف القيادي في حماس عبد الرحمن شديد إحراق مستوطنين مسجد قرية الدحي القريبة من مدينة العفولة في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، فجر أمس، وكتابة شعارات عنصرية على جدرانه، بأنه "إرهاب منظم" يستهدف تهجير الفلسطينيين وتفريغ الأرض من أهلها.

وقال شديد في تصريح صحفي إن الاعتداء يعكس حجم ما تمارسه مليشيات المستوطنين المتطرفة بحماية حكومة الاحتلال وقادتها، مشيراً إلى أن هذه الجرائم تستهدف الفلسطينيين عبر القتل والحرق والترويع والتضييق، وبدعم وحماية المؤسسات الأمنية والسياسية للاحتلال.

وحذر من أن صمت المجتمع الدولي عن اعتداءات الاحتلال والمستوطنين يشجعهم على التمادي في جرائمهم، داعياً الفلسطينيين في القرى والبلدات المستهدفة في الداخل الفلسطيني والقدس والضفة الغربية إلى تعزيز صمودهم وتفعيل سبل الحماية الشعبية للتصدي للاعتداءات.

اقتحام "مقام يوسف" بنابلس

مستوطنون يحرقون مسجدًا في الجليل.. والاحتلال يجبر مواطنًا على هدم منزله في عرعرة

الناصرة-رام الله/ فلسطين:

أضرم مستوطنون، فجر أمس، النار في أجزاء من مسجد بقرية الدحي بمنطقة مرج ابن عامر في الجليل، داخل أراضي عام 1948، وخطّوا شعارات عنصرية معادية للعرب على جدرانه، في حين أجبرت سلطات الاحتلال مواطنًا في عرعرة بالمثلث على هدم منزله قيد الإنشاء ذاتيًا، خشية تحميله تكاليف الهدم الباهظة.

وقال إمام المسجد، الشيخ خالد زعبي، إن ثلاثة أشخاص مجهولين حاولوا اقتحامه، وبعد فشلهم ألقوا زجاجة حارقة في الطابق الأرضي، ما أدى إلى احتراق أجزاء منه، كما خطّوا شعارات عنصرية على جدرانه، مطالبًا بمحاسبة الجناة، وفق ما أورده موقع "عرب 48".

وأدانت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحراق المسجد، ووصفت الاعتداء بالجريمة العنصرية، مشيرة إلى أن المعتدين خطّوا شعارات باللغة العبرية، من بينها كلمة "انتقام"، على جدار مجاور للمسجد.

وأكدت الوزارة أن الاعتداء يشكل انتهاكًا لحرمة المقدسات الإسلامية وحرية العبادة، ويعكس تصاعد الاعتداءات التي تستهدف المساجد



ودور العبادة، مشددة على أن إحراق المساجد وتدنيسها لن ينال من هويتها الدينية والتاريخية أو من حق المسلمين في ممارسة شعائرهم.

وحملت سلطات الاحتلال المسؤولية عن استمرار هذه الاعتداءات، في ظل غياب إجراءات رادعة بحق المعتدين، وطالبت المؤسسات الدولية والحقوقية بالتدخل العاجل لتوفير الحماية للمساجد والمقدسات، وتوثيق الجريمة وملاحقة المسؤولين عنها أمام الجهات القانونية الدولية المختصة.

وفي عرعرة بالمثلث داخل أراضي عام 1948، أجبرت سلطات الاحتلال مواطنًا على هدم منزله قيد الإنشاء ذاتيًا، تفاديًا لتحميله غرامة وتكاليف مالية باهظة قد تصل إلى نحو 480 ألف شيقل، وفق مصادر محلية.

وفي الضفة الغربية، هدمت قوات الاحتلال، أمس، منشآت زراعية واقتلعت وجرفت أشجار زيتون مثمرة في قرية دير ابزيع غرب رام الله، عقب اقتحامها بآليات عسكرية.

كما اقتحم مئات المستوطنين، فجر أمس، مقام يوسف شرق مدينة نابلس، لأداء صلوات تلمودية، وسط حماية وانتشار واسع لقوات الاحتلال، برفقة جرافة عسكرية.

واقتحمت قوات الاحتلال المنطقة الشرقية من المدينة، واعتلت أسطح عدد من المنازل وحولت أجزاء منها إلى ثكنات عسكرية، وسط إغلاق عدد من الطرق والمفارق، بحسب مصادر محلية.

وفي محافظة بيت لحم، اعتقلت قوات الاحتلال خمسة مواطنين من بلدة بيت فجار جنوب المحافظة، ولاحقت قاطفي الزيتون في منطقة واد سيف، واحتجزت عمالاً داخل مصنع للحجر في البلدة.

وفي القدس المحتلة، اعتقلت قوات الاحتلال مديرة مدرسة المسيرة، سمر عدوين، خلال اقتحام المدرسة والمركز النسوي في مخيم شعفاط شمال المدينة، كما اعتقلت مواطنًا خلال اقتحام بلدة بيت عنان شمال غرب القدس، عقب مداهمة منزله، دون أن تعرف هويته.

وفي محافظة طولكرم، اعتقلت قوات الاحتلال أسيرين محررين، هما رياض بدير (37 عامًا) من ضاحية ارتاح جنوب المحافظة، ولطفي نزار ليمون من بلدة عتيل شمالها، عقب مداهمة منزليهما.

كما اعتقلت أربعة مواطنين خلال اقتحامها عدة مناطق في محافظة الخليل، وأربعة آخرين من بلدات وقرى جنوب محافظة قلقيلية، وشابًا من مدينة طوباس.

اختطفته ميليشيات عميلة بخان يونس

استشهاد ضابط شرطة من غزة في سجون الاحتلال

غزة/ صفا:

أفادت مصادر عائلية، أمس، باستشهاد الأسير صبري عطوة عبد العال، الضابط في الشرطة، بعد اختطافه على يد ميليشيات مسلحة في منطقة مواصي خان يونس جنوبي قطاع غزة، قبل أكثر من شهر، وتسليمه لقوات الاحتلال.

وقالت المصادر، إن الميليشيات اختطفت عبد العال، قبل أن تسلمه لقوات الاحتلال، حيث ظل أسيرا لديها إلى حين استشهاده.

ونفذت الميليشيات العملية للاحتلال، مؤخرًا، عمليات اختطاف استهدفت مواطنين وعناصر في الأجهزة الأمنية، قبل اقتيادهم وتسليمهم لقوات الاحتلال.

وتنشط في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال بقطاع غزة مجموعات مسلحة تتعاون مع الاحتلال، وتوفر معلومات أمنية له، مستفيدة من الحماية التي يوفرها لها.

تحذيرات من تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة.. ومطالبات بإدخال لوازم الإغاثة

غزة/ محمد حجازي:

حذرت جهات حكومية ونقابية وبلدية في قطاع غزة، أمس، من تفاقم الكارثة الإنسانية التي يعيشها المواطنون مع اقتراب فصل الشتاء، مع استمرار الحصار الإسرائيلي ومنع إدخال مواد البناء والآليات الهندسية اللازمة لعمليات الإعمار وإزالة الركام.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك لاتحاد البلديات ونقابة المهندسين ووزارة الأشغال العامة والإسكان، في محطة (P7) بحي الزيتون جنوب شرق المدينة، بمشاركة واسعة من وجهاء ومخاتير، ومهندسين، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني.

وشدد نائب رئيس اتحاد بلديات قطاع غزة، د. علاء البطة، على أن الهيئات المحلية تعمل في ظروف استثنائية تفوق طاقتها الاستيعابية والتشغيلية بكثير.

وقال البطة في كلمته: "إن قدرات البلديات على مواجهة هذه الكارثة في غزة محدودة جدا في ظل الحصار الخانق، وعدم السماح بدخول الآليات الهندسية ومواد الإعمار وقطع الغيار اللازمة لتشغيل المرافق الحيوية"، مطالبا بتوفير الدعم الفوري والعاجل لتمكين البلديات من أداء مهامها الإغاثية والخدماتية الأساسية للسكان.

من جانبه، استعرض منسق الإيواء في وزارة الأشغال العامة والإسكان، م. ماهر سالم، حجم الدمار الهائل الذي لحق بالقطاع السكني، محذرا من تكرار حوادث انهيار المباني المتضررة على رؤوس قاطنيها.

وقال سالم: "ما يعيشه أهالي قطاع غزة ينذر بكارثة كبيرة، خاصة وقد دخلنا فعليا في فصل الشتاء وما يصاحبه من منخفضات جوية"، مشيرا إلى أن الإحصاءات تفيد بتدمير نحو 410 آلاف وحدة سكنية دمارا كليا وجزئيا، منها آلاف الوحدات التي باتت غير صالحة للسكن أو آيلة للسقوط.

وأضاف: "نواجه هذه الكارثة في وقت لا تتوفر فيه آليات عمل ثقيلة لدى الوزارة، ورغم ذلك نواصل تنفيذ التدخلات العاجلة للتعامل مع المباني الآيلة للسقوط بأقل الإمكانات"، داعيا المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل لإنقاذ الأهالي وإدخال الآليات اللازمة إلى قطاع غزة، حتى لا تتكرر أحداث فاجعة عمارة السعادة التي راح ضحيتها أبرياء.

من جهته، أكد نقيب المهندسين في غزة، شادي أبو زنادة، أن استمرار التعنت والمماطلة في إدخال مستلزمات إعادة الإعمار يضع السكان أمام واقع مأساوي غير مسبوق.

وقال أبو زنادة: "في ظل المماطلة والتعنت بدخول مواد الإعمار وتشديد الحصار، يعيش الناس ظروفا معيشية صعبة للغاية في المخيمات ومراكز الإيواء"، مضيفا: "من حق شعبنا العيش بكرامة كباقي شعوب العالم، ولذلك ندعو كافة المؤسسات الدولية والحقوقية إلى التحرك الجاد والضغط على الاحتلال لفتح المعابر فورا".

واختتم المشاركون مؤتمرهم بتوجيه نداء استغاثة عاجل إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، بتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، والعمل الفوري لإنهاء الحصار وبدء عجلة الإعمار قبل فوات الأوان.



د. مروان أبو راس

غزة ومجلس السلام المفقود

ما زالت أحوال غزة، بكل ما فيها ومن فيها، تطرق القلوب الحية التي ترى وتسمع وتدرك. ما زالت قوات الاحتلال الفاشية النازية تتمادى في نازيتها، فالقتل بالتجويع والمرض والبرد ومنع أسباب الحياة مستمر، وما زالت عذابات الناس بالتشرد والنزوح تتجدد وتنتقل من منطقة إلى أخرى؛ فمرة في الشمال، ومرة في التفاح، وأخرى في الشجاعية والزيتون، ثم عملية عسكرية جبانة في الوسطى.

هي جبانة حقًا؛ لأنهم قدموا الأوباش أهل الخسة والنذالة، عملاءهم أمام الدبابات. جبنوا أن يدخلوا محصنين بالدبابات، فقدموا أرخص وأخس ما عندهم، وهم العملاء الخونة، ليستطلعوا لهم الطريق.

أما الجنوب الصامد، فحدث ولا حرج عن الدمار والقتل وقصف المستشفيات، وتدمير أقسام طبية بمن فيها من مرضى وجرحى وأطباء وكوادر طبية، وتدمير الأدوات القليلة والنادرة في أقسامها الفقيرة أصلًا.

كل ذلك تفعله هذه النطفة اللقيطة التي زُرعت في رحم نجس دخيل، وهو رحم الاستعمار البريطاني، وغُذّيت بالحرام من الغذاء الغربي والأمريكي، على رأسه المنكسرة بإذن الله.

لقد تحولت غزة إلى مشكلة العالم بأسره؛ هكذا صوروها، وهذه كذبة كبيرة. ليست غزة، أيها الغرب الظالم، وإنما نطفتك الخبيثة التي تعيش على الدم والقتل وتهجير الناس من بيوتهم منذ أن زُرعت في منطقتنا الطاهرة وعلى أرضنا المقدسة. وما زالت هي هي كما بدأت بدير ياسين وقانا وكفر قاسم وأكثر من خمسين مجزرة حتى تكون؛ فما زالت مجازرها وجرائمها تعظم وتعظم، وكأن الإنسان وُجد على هذه الأرض ليكون شاخصًا لقناصيهم وطائراتهم ودباباتهم ودروناتهم؛ وفي الحقيقة، نسبتها لهم لأنها بأيديهم ليبطشوا بها، ولكنها أعطيت لهم ليفعلوا بها أفاعيلهم الإجرامية.

مجلس السلام! أين هذا المجلس؟ وماذا يفعل؟

هل له أعين يرى بها نزوح النازحين، وعذابات المعذبين، وجوع الجوعى، وعطش العطشى، ودمار البلاد برمتها؟ وهل له آذان يسمع بها صراخ أوجاع الجرحى، وصراخ وجع الأطفال من جوع ومن خوف ومن برد ومن فقدان للأب أو الأم أو الجميع؟ هل لهذا المجلس قلب يدرك ويحس كما يحس البشر؟ أم أن إحساسه تبلد إلا من وجع الصهاينة المجرمين الظالمين؟ أما وجع المظلومين، فإن بثه لا تستقبله قلوبهم المتصلدة.

من العار على البشرية وعلى مؤسساتها المسماة حقوقية أن يسمى هذا "مجلس سلام"؛ لأنه فقد بوصلة السلام واستبدلها ببوصلة الانتقام. لم يقدم لأطفال غزة ولا لنسائها ولا لرجالها إلا البؤس وتبرير الإجرام منذ أن نشأ حتى هذه الأيام.

إن ما يجري في غزة على أيدي الصهاينة النازيين، وبدعم من المستعمرين، وتبرير من هذا المجلس اللعين، هو وصمة عار في جبين الإنسانية أبد الآبدين. وإننا على يقين أن الغرب الغادر والمجلس المشؤوم لن يعطوا هذا الكيان اللقيط شرعية البقاء على أرض لها أصحاب، وملكيتها حددها رب السماوات والأرض أنها لعباده الصالحين، طال الزمان أم قصر.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ * إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء: 106-105].

صدق الله العظيم.

العدوان على النصيرات.. معادلة إسرائيلية تُنذر بانهيار اتفاق وقف النار



غزة/ أدهم الشريف:

في تصعيد إسرائيلي جديد يثير تساؤلات بشأن مستقبل اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، نفّذ جيش الاحتلال عملية عسكرية استهدفت شمال مخيم النصيرات، وسط القطاع، تخللها توغل بري وتغطية نارية مكثفة، في مشهد أعاد إلى الأذهان ملامح العمليات العسكرية التي شهدها القطاع في ذروة حرب الإبادة.

وشكلت العملية العسكرية أول عدوان موسع منذ سريان اتفاق وقف النار في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، وشملت التوغل برًا خارج مناطق سيطرة جيش الاحتلال خلف "الخط الأصفر" الذي يصادر نحو 70 بالمائة من المساحة الإجمالية للقطاع الساحلي البالغة 365 كيلومترًا مربعًا.

ورأى محللون سياسيون أن العدوان العسكري الجديد يتجاوز كونه خرقًا عسكريًا للاتفاق، ويعكس مسعى إسرائيليًا لفرض معادلة جديدة تتيح للاحتلال مواصلة عملياته دون قيود استنادًا إلى ذرائع أمنية لتبرير التصعيد وإعادة تشكيل الواقع الميداني.

زيادة وتيرة الانتهاكات

وحذر المحللون من أن استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية مع غياب أفق سياسي واضح، ينذر بتوسيع دائرة المواجهة ويدفع الأوضاع نحو مزيد من التصعيد، مؤكدين أهمية ممارسة الإدارة الأمريكية وما يعرف بـ"مجلس السلام" والأطراف الإقليمية ضغوطا جدية لوقف انتهاكات الاحتلال والحيلولة دون انهيار الاتفاق.

ورافق العملية العسكرية في المنطقة المكتظة سكانيًا نزوح جماعي لآلاف المواطنين، واستهداف وتدمير واسع لأملاكهم.

وقال الكاتب والمحلل السياسي وسام عفيفة: إن العملية العسكرية الإسرائيلية تعكس محاولة إسرائيلية لتثبيت معادلة جديدة، تقوم على اعتبار أن يد الاحتلال طليقة، وأنه يستطيع تنفيذ عملياته العسكرية ليس فقط في المناطق التي يسيطر عليها خلف "الخط الأصفر"، وإنما أيضًا في مناطق أخرى تمتد غربه.

وأضاف عفيفة لصحيفة "فلسطين"، أن العملية أعادت إلى الأذهان ذروة الحرب على قطاع غزة، وما رافقها آنذاك من إخلاء مربعات سكنية واسعة والتوغل البري في مناطق تشهد كثافة سكانية عالية.

وأوضح أن ما حدث يتجاوز مجرد انتهاك عادي لاتفاق وقف النار، إذ يمثل محاولة إسرائيلية جديدة لتفريغ الاتفاق من مضمونه ومحتواه، ويعكس توجهًا الاحتلال نحو فرض وقائع ميدانية جديدة.

وعلى الصعيد السياسي، أشار عفيفة إلى أن العدوان يبعث برسالة مفادها أن الاحتلال لا يعير اهتمامًا للأطراف الدولية والإقليمية الوازنة، بما فيها مجلس الأمن والإدارة الأمريكية و"مجلس السلام".

وأشار إلى أن الاحتلال أعلن، مع بدء عمليته العسكرية، إبلاغ الإدارة الأمريكية والتنسيق المسبق معها، معتبرًا أن ذلك يشكل مؤشرًا خطيرًا على طبيعة الموقف الأمريكي من التطورات الميدانية.

حيادية تبدد المسؤولية

وانتقد عفيفة البيان الذي أصدره "مجلس السلام"، معتبرًا أنه بدا وكأنه يتخذ موقفًا محايدًا، ويحاول توصيف الأزمة متناسيًا أنه يتحمل مسؤولية مباشرة، وليس مجرد جهة محايدة، بل جهة تنفيذية ضمن استحقاقات اتفاق وقف إطلاق النار.

وأكد أن مجمل هذه التطورات تمثل مؤشرات سلبية على مسار اتفاق وقف النار، محذرًا من أن خطورة العملية تكمن في إمكانية تكرارها تحت الذرائع الأمنية ذاتها، بما يشمل تدمير بنى تحتية في مناطق ومساحات أخرى.

ورأى أن تكرار هذه العمليات يهدف إلى فرض واقع جديد يلغي الاتفاق بصورة كاملة، ويزيد تعقيد المشهد الإنساني في وقت يستمر فيه نزيف الدم الفلسطيني.

وشدد عفيفة على ضرورة تحرك الأطراف التي أخذت على عاتقها مسؤولية متابعة تنفيذ الاتفاق، وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية و"مجلس السلام" وتحمل مسؤولياتهما في ظل تعثر تطبيق خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نتيجة تنصل الاحتلال من استحقاقات الاتفاق.

ودعا "الأطراف الوازنة" في المنطقة إلى ممارسة دورها والضغط على إدارة ترامب وحكومة الاحتلال لوقف هذه الانتهاكات وضمان تنفيذ الاتفاق.

وحذر عفيفة من أن استمرار هذه الوتيرة من العمليات العسكرية لفترة طويلة، بالتزامن مع حالة الإحباط وغياب أي أفق لمسار سياسي، قد يفتح الباب أمام تصعيد متواصل، لا سيما إذا واصل الاحتلال تنفيذ عملياته في المناطق المأهولة بالسكان.

وأضاف أن تكرار عمليات الاحتلال العسكرية في غزة قد يدفع المواطنين إلى الدفاع عن أنفسهم، ويؤدي إلى احتكاكات مع قوات الاحتلال واستهدافها ما يجعل المشهد مرشحا للانفجار.

عدوان هدفه التهجير

ورأى الكاتب والمحلل السياسي عمر جعارة أن تجدد العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة يؤكد عدم التزام الاحتلال بخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الحرب، ويعكس محاولته استغلال بعض بنودها مستفيدًا من الغطاء والدعم الأمريكيين.

وأوضح جعارة لـ"فلسطين"، أن الاحتلال يسعى إلى ضرب مقومات الحياة المدنية في القطاع واستهداف المواطنين، مشيرًا إلى أن هذه الاعتداءات أسفرت عن استشهاد أكثر من 1600 مواطن منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

وبيّن أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، الذي تقترب ولايته من نهايتها، عاد إلى غزة عبر اجتياح بري بعد فشله في تحقيق أهداف الحرب على جبهات عدة، من بينها لبنان وإيران، في محاولة لتحقيق مكاسب جديدة.

وبحسب جعارة، يتمثل الهدف الأساسي من استئناف العدوان البري على غزة، بدفع المواطنين الفلسطينيين إلى الرحيل وتهجيرهم، في وقت تتواصل فيه معاناة أكثر من مليوني مواطن جراء الحرب التي اندلعت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ولم يضع اتفاق وقف إطلاق النار حدًا لتداعياتها.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

الموضوع / إعلام حكم غيابي

إلى المدعى عليه/ فيصل محمد فيصل الكيلاني من زرنوقة وسكان خان يونس سابقاً، وحالياً مجهول محل الإقامة في جمهورية مصر العربية، لقد حُكم عليك بتاريخ 2026/11/09م في القضية أساس 2026/165م وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) والمرفوعة ضدك من قبل المدعية/ هدير أسعد فيصل الكيلاني من زرنوقة وسكان خانيونس، بالتفريق بينك وبينها بطلقة واحدة بائنة بينونة صغرى بعد الدخول وفرقت بينكما بهذه الطلقة دفعاً للضرر الحاصل لها من غيابك عنها مدة تزيد عن أكثر من سنة ميلادية بلا سبب شرعي ولا عذر مقبول، وأن عليها العدة الشرعية من تاريخه أدناه ولها حق التزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء وبعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية حكماً موقوف النفاذ على تصديقه من محكمة الاستئناف الشرعية وتابعاً له وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحقك، قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك صار تبليغك حسب الأصول.
وحرر في الثامن من جمادى الآخرة لسنة 1448هـ الموافق 2026/11/18م.
قاضي محكمة خان يونس الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ/ محمد فتحي اللحام

ملخص:

فقد سعيد حمدونة (24 عامًا) 24 من أفراد عائلته، بينهم والداه وإخوته وشقيقاته وأصهاره، إثر قصف استهدف منزلهم في مخيم جباليا شمال قطاع غزة. وكان سعيد قد صعد إلى شقة شقيقه الأكبر لاستعادة ذكرياته، بعد يوم واحد من استشهاد الأخير خلال مجزرة النابلسي، قبل أن يدفعه الانفجار من الطابق الخامس إلى الشارع. وبعد نقله إلى المستشفى وإفاقته من الغيبوبة، وجد نفسه الناجي الوحيد من عائلته، ليعود لاحقًا إلى منزلهم الذي لم يبقَ فيه أحد سواه.

نجا من المجزرة..

وبقي شاهدًا على ذاكرة 24 شهيدًا

غزة/ مريم الشوبكي:

كان سعيد حمدونة، (24 عامًا)، يريد أن يرى شقة شقيقه الأكبر للمرة الأخيرة. لم يكن يبحث عن شيء بعينه؛ فقط أراد أن يستعيد بعض الذكريات بعد أن فقد شقيقه قبل يوم واحد في مجزرة النابلسي. في مساء الأول من مارس/ آذار 2024، اجتمعت العائلة في منزلها بمخيم جباليا، شمال قطاع غزة، مثقلة بالحزن على ابنها الذي خرج في اليوم السابق بحثًا عن الطحين، فعاد إليهم شهيدًا. ترك سعيد أفراد أسرته وصعد إلى شقة شقيقه البالغ 32 عامًا.

"كنا حزينين على أخي، وكنا مجتمعين في المنزل، لكنني تركتهم وصعدت إلى شقته، فقد أردت أن أرى ذكرياته"، يستعيد سعيد المشهد في حديثه مع صحيفة "فلسطين".

بعد دقائق، عند الساعة الحادية عشرة وأربع وعشرين دقيقة مساءً، استهدف الاحتلال المنزل.

لحظة السقوط

يقول سعيد إنه لم يشعر إلا بانفجار هائل دفعه من الطابق الخامس إلى الشارع، في حين سقط أفراد عائلته من الطابق الثاني.

"ضرب الصاروخ المنزل، فوجدت نفسي أطير من الطابق الخامس إلى الشارع، مثلما سقط أهلي من الطابق الثاني"، يروي.

حين نقل إلى مستشفى كمال عدوان، كان فاقدًا للوعي. ظل في غيبوبة حتى السادسة صباحًا، في حين كان الجيران وأشخاص من المنطقة يحاولون إخراج أفراد عائلته من تحت الركام ونقل جثامينهم إلى المستشفى.

عندما أفاق، كان قد خرج حيًا من الضربة، لكن والديه وإخوته وشقيقاته وأصهاره لم يخرجوا معه. ارتقى في تلك الليلة 24 فردًا من عائلته؛ أمه وأبوه، وإخوته الخمسة، وشقيقاته الثلاث، وزوجات إخوته، وزوج إحدى شقيقاته الذي استشهد بالقرب منه.

طريق الجوع

قبل هذه النهاية بأشهر، كانت العائلة قد نزحت قسرا للمرة الأولى في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بعدما تعرضت منطقتهم لقصف إسرائيلي عنيف استمر ساعات.

يتذكر سعيد أنهم أخرجوا أفراد الأسرة من المنزل قبل استهدافه بدقيقة واحدة، بعدما بدأت منازل الجيران تتعرض للقصف، واتجهوا إلى المستشفيات وأماكن النزوح.

لكن النزوح لم يمنحهم حياة مستقرة. ازدحمت أماكن الإيواء بالنازحين وانتشرت الأمراض، خصوصًا الجلدية، فقرروا العودة إلى منزلهم في فبراير/شباط 2024.

عادوا إلى بيت أصابه القصف ولم ينفجر فيه الصاروخ، لكنهم وجدوا أنفسهم أمام خطر آخر: الجوع.

في 29 فبراير/شباط، خرج سعيد وإخوته إلى منطقة النابلسي للحصول على الطحين وما يستطيعون حمله إلى المنزل، لم تكن عودتهم كما أرادوا.

"ذهبنا لنحصل على الطحين وما نستطيع توفيره لمساعدة أنفسنا على الصمود، لكننا عدنا حاملين أخانا الأكبر شهيدًا، ولم تشبع بطوننا"، يقول سعيد.

كان شقيقه قد استشهد في المجزرة، فعادوا بجثمانه بدل الطعام. وفي اليوم التالي، اجتمعت العائلة حول حزنها، بينما اختار سعيد أن يبتعد قليلًا إلى شقة أخيه.

البيت الأخير

بعد خروجه من المستشفى، تولى سعيد دفن أفراد عائلته جميعًا. لم يبقَ له أحد يسأله عن أمه أو أبيه أو إخوته، ولا أحد يشاركه البيت الذي كان يومًا مزدحمًا بأصواتهم.

وبعد انسحاب جيش الاحتلال، عاد إلى المنزل، رغم أنه لم يعد يحمل معنى البيت نفسه.

يقول: "عدنا إلى منزلنا لأنه لم يكن لدينا مكان آخر نذهب إليه".

هناك، بقيت تفاصيل عائلته موزعة بين الركام والجدران والأشياء التي لم تعد تجد أصحابها. شقة شقيقه التي صعد إليها سعيد ليست مجرد مكان للذكريات؛ إنها آخر مكان رآه قبل أن تنقلب حياته خلال دقيقة واحدة.

كان في الرابعة والعشرين من عمره عندما فقد عائلته كاملة. ومنذ تلك الليلة، لم يعد سعيد فردًا في أسرة كبيرة، بل شاهدها الوحيد؛ يحمل أسماء 24 شخصًا غابوا في لحظة واحدة، ويعود إلى بيتهم الذي بقي واقفًا، في حين لم يبقَ فيه أحد سواه.





دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية

تبليغات شرعية

إلى المدعى عليه/ زهير عبد الله علي أبو العنين من بشيت وسكان رفح وحالياً في تركيا ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى محكمة رفح الشرعية يوم الأحد وفق 2026/12/20م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 2026/556م وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) المرفوعة عليك من قبل زوجتك ومدخولتك بصحيح العقد الشرعي المدعية/ سمية يوسف حسن زعرب من رفح وسكان رفح، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك يجر بحقك المقتضى الشرعي غيابياً لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/11/17م.

قاضي رفح الشرعي
القاضي الشرعي الشيخ/ محمود مجدي أبو حماد

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية

الموضوع بحث وتحري عن مفقود
صادر من محكمة الشيخ رضوان الشرعية

لقد تقدمت المدعية/ نعيمة محمود أحمد أبو خضير من غزة وسكانها بدعوى إثبات وفاة المفقود/ محمد ناصر خالد أبو خضير من غزة وسكانها سابقاً ومجهول محل الإقامة على المدعى عليها/ روان ناصر خالد أبو خضير المشهورة الخضري من غزة وسكانها بصفتها قيماً شرعياً وسجلت الدعوى تحت أساس 2026/676 لذلك كل من يعلم عن المفقود أي معلومات بخصوص حياته من مماته التوجه لمحكمة الشيخ رضوان الشرعية لبيان ذلك قبل موعد الجلسة المقررة يوم الخميس الموافق 2026/12/24م الساعة العاشرة صباحاً، وذلك حسب الأصول وحرر في 2026/11/19م.

قاضي الشيخ رضوان الشرعي
القاضي/ لؤي علي أبو حصيرة

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية

مذكرة تبليغ حكم غيابي
صادرة عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلى المدعى عليه/ رائد عبد المعين عبد الرؤوف البهلول من غزة ومجهول مكان الإقامة خارج قطاع غزة، لقد حُكم عليك من قبل هذه المحكمة بالتفريق بينك وبين زوجتك ومدخولتك بصحيح العقد الشرعي/ هدى معين شحدة عودة من غزة والمقيمة حالياً في تونس وكيلتها المحامية/ ايسل جميل عاشور جوال رقم / 0594351717 بطلقة واحدة بائنة بينونة صغرى بعد الدخول وعليها العدة اعتباراً من تاريخه أدناه بموجب الحكم الصادر عن هذه المحكمة في القضية أساس (2026/323) وموضوعها ((تفريق للشقاق والنزاع)) وذلك لضررها منك بدون حق ولا وجه شرعي حكماً موقوف النفاذ على تصديقه من مقام محكمة الاستئناف الشرعية بغزة وتابعاً له حكماً وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف، لذا صار تبليغك حسب الأصول، وحُرر في 2026/11/19م.

رئيس وقاضي محكمة الشجاعية الشرعي
القاضي/ محمود خليل الحليمي

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الجمعة 10 جمادى الآخرة 1448هـ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني
Friday 20 November 2026
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS

بين الحماية المحدودة وهشاشة الخيام.. جهود في "منطقة خدمات رفح" لمواجهة أمطار الشتاء



خانيونس/ ربيع أبو نقيرة:

مع كل منخفض جوي يقترب من قطاع غزة، تتجدد مخاوف آلاف النازحين الذين يعيشون داخل خيام مهترئة، لا تقيهم أمطار الشتاء ولا تحميهم من البرد، مع غياب البنية التحتية وشح الإمكانات.

وبينما يستعد النازحون لمواجهة موسم شتاء جديد، تتواصل الجهود الميدانية لتجهيز مخيمات النزوح، وإنشاء حواجز رملية حول الخيام، وتسوية الطرق وتحسين تصريف مياه الأمطار، في محاولة للحد من مخاطر الغرق والانجرافات.

وفي منطقة خدمات بلدية رفح جنوبي خان يونس، تتكثف هذه التدخلات بالتعاون مع مؤسسات محلية ودولية، من بينها مصلحة مياه بلديات الساحل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، إلى جانب جمعيات ومؤسسات خيرية، في مسعى لتعزيز حماية مخيمات النزوح والتخفيف من معاناة سكانها.

ويقول المهندس في بلدية رفح مازن البلعاوي، إن البلدية تواصل تنفيذ تدخلات ميدانية بالتعاون مع جهات شريكة، تشمل توريد شاحنات من مادة الكسارة والرمل، لاستخدامها في إنشاء حمايات جانبية حول خيام النازحين، ومعالجة الطرق المتضررة وتسويتها، وتحسين ظروف تصريف مياه الأمطار.

ويوضح البلعاوي لصحيفة "فلسطين" أن هذه الأعمال تستهدف عدداً واسعاً من مخيمات النزوح المنتشرة في منطقة خدمات رفح، وتشمل إنشاء سواتر وحواجز تحد من تدفق مياه الأمطار إلى الخيام، والحد من انجراف التربة، فضلاً عن تهيئة الطرق لتسهيل حركة المركبات وصهاريج المياه، وضمان وصول الخدمات الأساسية إلى النازحين، لا سيما خلال الظروف الجوية الصعبة.

ويشير إلى أن التدخلات نُفذت على مراحل وبالتعاون مع أكثر من جهة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، توريد 22 شاحنة من الرمل والكسارة للعمل في مخيمات حطين والبر والتقوى والجزائري والنخيل والزهور وأهل السنة والتحرير وغيرها، كما جرى توريد 12 شاحنة من الرمل لإنشاء حمايات جانبية في مخيمات الإقليمي والحبشة والسمرة، ومناطق شارع بئر 22 ومشتل التحرير.

وفي سياق معالجة الطرق والحد من مخاطر السيول، شهدت مناطق النزوح تدخلات أخرى شملت توريد وفرد 33 شاحنة من مادة الكسارة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز السعودي للثقافة والتراث وجمعية النخيل الفلسطينية، إلى جانب 16 شاحنة إضافية لمعالجة شوارع مخيمات بغداد والشروق والعهد والإحسان وشارع الحاويات في منطقة بئر 19، فضلاً عن أعمال أخرى في مربع المسلخ لخدمة مخيمات الأحمد وحطين وبراعم الزهور والبرازيل.

ورغم أهمية هذه التدخلات، فإن حجم الاحتياجات يتجاوز الإمكانات المتاحة، وهو ما تؤكده معاناة النازحين الذين يواجهون مخاطر الأمطار في مناطق تفتقر إلى الحد الأدنى من البنية التحتية.

ويقول النازح رامي عبد الله، إنهم طالبوا بتوفير الرمل والأكياس لمنطقة الكنيسة، في شارع شيخ العيد المعروف بشارع الغاز، من أجل إنشاء حواجز تحمي الخيام من تدفق مياه الأمطار، مناشداً الجهات المعنية تلبية مطالبهم قبل اشتداد المنخفضات الجوية.

ويشيد عبد الله بالجهود المبذولة في خدمة مخيمات النزوح، لكنه يشدد على ضرورة توسيعها لتشمل المناطق التي لم تصلها التدخلات بعد، موضحاً أن النازحين الذين اضطروا إلى مغادرة رفح تحت القصف الإسرائيلي وصلوا إلى مناطق تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات، دون أن يتمكنوا من حمل مقتنياتهم أو مستلزماتهم الأساسية.

أما النازح كريم عودة، الذي يقيم في منطقة الإقليمي المحاذية لرفح، فيحذر من تكرار مشاهد الغرق التي شهدتها مناطق النزوح مع هطول الأمطار، داعياً إلى تكاتف جهود المؤسسات والجهات المعنية والتحرك عاجلا لإنقاذ العائلات قبل تفاقم الأوضاع.

ويشير عودة إلى أن المنطقة تعاني نقصاً في المعدات وافتقاراً إلى البنية التحتية اللازمة لتصريف مياه الأمطار، ما يجعل الخيام عرضة للغرق، مطالباً بتوفير كميات كافية من الرمل والكسارة وإنشاء حواجز تحمي تجمعات النازحين.

كما يشير إلى حاجة العائلات المقيمة في الخيام إلى حواجز ترابية توفر لها قدراً من الحماية من رصاص الاحتلال، في ظل المخاطر التي تواجهها حتى داخل أماكن إيوائها.

وكان أول منخفض جوي شهدته المنطقة هذا الشتاء قد كشف حجم هشاشة الأوضاع الإنسانية، بعدما تسببت الأمطار الغزيرة، خلال الساعات الاثنتي عشرة الأولى من تأثيره، في غرق مئات الخيام وتسرب المياه إلى داخلها، وفق بيان سابق لبلدية رفح.

ورغم تدخل فرق الطوارئ التابعة للبلدية ومصلحة مياه بلديات الساحل لسحب المياه المتجمعة وفتح الطرق المتضررة، فإن البلدية تؤكد أن المعالجات الطارئة وحدها لا تكفي أمام حجم الكارثة، في ظل استهلاك آلاف الخيام وتهالكها، وعجزها عن توفير الحماية من المطر والبرد.

وبين جهود تسوية الطرق وإنشاء الحواجز الرملية ومطالب النازحين بتوسيع التدخلات، تبقى الحاجة ملحة إلى استجابة إنسانية أكبر، تشمل توفير الخيام والشوادر ومواد الإيواء، إلى جانب تعزيز إمكانات الطوارئ وتحسين تصريف مياه الأمطار، فالاستعداد للشتاء لا يقتصر على حماية الطرق ومحيط المخيمات، بل يبدأ بتأمين مأوى يحول دون أن تتحول مياه الأمطار إلى مأساة جديدة في حياة عائلات أنهكتها الحرب والنزوح.

أبرز الجهود

طبيعة التدخلات: إنشاء حواجز وسواتر رملية حول الخيام، وتسوية الطرق المتضررة، وتحسين تصريف مياه الأمطار.

22 شاحنة: من الرمل والكسارة لمخيمات حطين والبر والتقوى والجزائري والنخيل والزهور وغيرها.

12 شاحنة: من الرمل لإنشاء حمايات جانبية في مخيمات الإقليمي والحبشة والسمرة ومناطق شارع بئر 22 ومشتل التحرير.

33 شاحنة: من مادة الكسارة جرى توريدها وفردها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز السعودي للثقافة والتراث وجمعية النخيل الفلسطينية.

16 شاحنة إضافية: لمعالجة شوارع مخيمات بغداد والشروق والعهد والإحسان وشارع الحاويات في منطقة بئر 19.

حصيلة المنخفض الأول هذا الشتاء: غرق مئات الخيام وتسرب المياه إلى داخلها خلال الساعات الاثني عشرة الأولى من تأثيره، وفق بيان سابق لبلدية رفح.

أبرز الاحتياجات: توفير الرمل والكسارة والخيام والشوادر ومواد الإيواء، وتعزيز إمكانات الطوارئ وتحسين تصريف مياه الأمطار.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الجمعة 10 جمادى الآخرة 1448هـ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني Friday 20 November 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

خلال ورشة عمل بمدينة غزة

الإعلان عن إطلاق الهيئـــــة التنسيقية المجتمعية لإعـــــادة إعمار قطاع غزة



(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ يحيى اليعقوبي:

أعلن ممثلون عن البلديات ونقابيون ورجال عشائر وخبراء في الإعمار وممثلون عن شبكات المنظمات الأهلية والقطاع الخاص أمس إطلاق الهيئة التنسيقية المجتمعية لإعادة إعمار قطاع غزة بصفتها إطارا تنسيقيا جامعا للتجمعات الشعبية والأهلية والعائلية والمهنية والبلدية وممثلي النازحين، لتوحيد الجهود والمبادرات، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وللتواصل مع الجهات الرسمية والدولية والمانحين.

جاء ذلك خلال ورشة عمل بعنوان "غزة تحتاج إلى إعمار"، شارك في تنظيمها: نقابة المهندسين، وشبكة المنظمات الأهلية، واللجنة المشتركة للاجئين، واتحاد روابط عائلات مدينة غزة، واتحاد بلديات قطاع غزة، ضمن مبادرة نظمها د. إبراهيم حبيب.

وأكد البيان الختامي للورشة، أن الخيام والحلول المؤقتة والمساعدات غير المنسقة لا يمكن أن تكون بديلا عن التعافي الحقيقي وإعادة الإعمار.

وقد اعتُمدت مقاربة مجتمعية مستدامة للتعافي وإعادة الإعمار، تتجاوز الحلول المؤقتة، وتضمن توفير السكن الكريم، وإنعاش الاقتصاد المحلي، وخلق فرص العمل، وإعادة تشغيل القطاعات التجارية والزراعية والخدمات الأساسية.

ودعا المجتمعون الحكومة ولجنة التكنوقراط إلى تعزيز الشراكة مع المؤسسات المجتمعية والبلديات والتجمعات الشعبية، وتفعيل غرفة العمليات التابعة لمجلس الوزراء، بما يضمن التنسيق والشفافية والرقابة والمساءلة المجتمعية، مشددين على تشكيل لجنة مفوضة للتواصل والتشبيك مع الجهات العربية والإقليمية والدولية.

فتح المعابر

وطالب رئيس بلدية غزة د. يحيى السراج في كلمته عن اتحاد البلديات بفتح جميع المعابر دون قيود أو شروط. للحركة الفردية أولاً، من يريد أن يخرج من القطاع فليخرج، لما يريد: إما للتعليم، وإما للعلاج، وإما للعمل، مسموح له أن يخرج. ومن يريد أن يعود فيجب أن يكون مسموحاً له أن يعود.

وشدد على أنه يجب أن يُسمح بإدخال كل ما يلزم من احتياجات، وعلى رأسها مواد البناء. وقال: "قد طالبنا منذ أشهر طويلة بإدخال 10,000 طن من الإسمنت على الأقل حالاً وفوراً لأعمال البلدية فقط".

وأضاف: "الخطوة التي يمكن أن نبدأ فيها مرحلة الإعمار هي أن نساعد أنفسنا، ونساعد كل من يريد أن يزيل ركام بيته وعمارته حتى يقيم عليها، حتى لو كانت خيمة يسكن فيها في أرضه وفي حارته وفي بيئته."

بدوره، قال وزير الإسكان السابق والخبير في مجال الإعمار د. مفيد الحساينة، في كلمة مسجلة: أيها الصامدون على أرض غزة هاشم، بصمودكم أفشلتم مخططات التهجير، وبثباتكم تمسكتم بحق شعبنا في أرضه، تحملتم ما تعجز الكلمات عن وصفه، وظللتم أوفياء لغزة حينما اضطررتم إلى النزوح، لكم منا الفخر والاعتزاز ولأحرار العالم الذين وقفوا معكم كل الوفاء.

وأضاف: "اليوم تواصلون هذا الصمود بالعمل لإعادة إعمار غزة، حتى تجد الأسرة الفلسطينية الغزية مأوى، ويعود الطفل إلى مدرسته، ويجد المريض في مدينته العلاج".

في حين استعرض الخبير في مجال الإعمار م. ناجي سرحان، الإبادة في أرقام، موضحا أن 330,000 وحدة سكنية دمرها الاحتلال بشكل كامل، و80,000 وحدة سكنية تضررت بشكل جزئي بليغ وغير صالحة للسكن، منها 4,000 بيت آيل للسقوط، بعضه مسكون وبعضه خطير بحيث يشكل خطرًا على الجيران والمارة، و90,000 وحدة سكنية متضررة بشكل جزئي وبليغ، وأن ما تمت إزالته من الركام في الشوارع حتى الآن تقريبًا مليون وربع مليون طن من أصل 68 مليون طن، وأن هناك 2,000 مركز إيواء موجودة في قطاع غزة، معظمها لا تصلح للحياة الآدمية.

وقال: "من واقع تجربتي العملية التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود في قطاع غزة، في قطاع الأشغال العامة والإسكان، ومشاركتي في إدارة ومتابعة برامج إعادة الإعمار بعد الحروب السابقة، أستطيع القول إن التحدي الذي نواجهه اليوم ليس فقط إعادة بناء ما دمرته الحرب، بل كيف نضمن أن تتم عملية الإعمار بطريقة تحفظ حقوق الناس وكرامتهم، وتعيد بناء المجتمع والاقتصاد والحياة في قطاع غزة".

تحديات كبيرة

وأشار إلى التحديات السابقة التي تتعلق بإدخال مواد البناء والتمويل وإجراءات التنفيذ وتنسيق جهود المانحين، وبالرغم من ذلك جرى إعادة بناء آلاف الوحدات السكنية، مشدد على أن الجميع أمام مرحلة اليوم تتطلب الاستعداد وليس الانتظار، فهناك متغيرات سياسية ودبلوماسية دولية وإقليمية متسارعة، وقد تفتح هذه المتغيرات المجال أمام ترتيبات جديدة تتعلق بقطاع غزة، بما فيها فتح المعابر وإدخال المساعدات وبدء برامج التعافي وإعادة الإعمار.

وشدد سرحان على أن تمكين المواطن من إعادة بناء منزله يتطلب بالدرجة الأولى، فتح المعابر وإدخال مواد البناء والسماح بإدخال المعدات والآليات الهندسية وإزالة الركام وفتح الطرق وتوفير التقييمات الفنية والهندسية اللازمة، مؤكدا أنه يمكن الإعمار في خمس سنوات بحد أقصى.

من جهته، قال ممثل الغرف التجارية والقطاع الخاص رياض السوافيري: إن "ما جرى في قطاع غزة لم يكن أضراراً عابرة أصابت مباني أو طرقا ومنشآت، بل كان تدميراً واسعاً لمقومات الحياة".

وشدد السوافيري على أنه لا يمكن الحديث عن إعمار حقيقي ما دامت القيود تعرقل إدخال مواد البناء والآلات والمعدات والمواد الخام ولوازم الإنتاج والتشغيل، مطالبا بفتح المعابر أمام حركة الأفراد والبضائع، وضمان تدفق مواد الإعمار ولوازم الإنتاج دون تعطيل أو قيود تعرقل التعافي وتطيل أمد المعاناة.

كما طالب بإشراك القطاع الخاص الفلسطيني في التخطيط والتنفيذ والإشراف على عملية إعادة الإعمار؛ مشددا: "لا تجعلوا الخيمة بديلاً عن البيت، ولا المساعدة بديلاً عن العمل، ولا الصمود بديلاً عن الحقوق، غزة ليست مشروع إيواء، غزة مشروع حياة. إن إعادة إعمار غزة ليست منّة من أحد، وليست عملاً خيرياً موسمياً، بل مسؤولية إنسانية وأخلاقية وقانونية تجاه شعب دُمرت مقومات حياته".

من جهة ثانية، أكد نقيب المهندسين وأستاذ الهندسة المدنية في الجامعة الإسلامية أ. د. محمد حسني عرفة، أن هذه المبادرة تأتي لتأسيس إطار تنسيقي مشترك لإعمار غزة، مظلة وطنية وجامعة تضم التجمعات الشعبية والأهلية والنقابية، والبلديات وممثلي المؤسسات والهيئات ذات العلاقة، إلى جانب الخبراء والمختصين في مختلف المجالات.

وقال عرفة: إن "هذا الإطار لا يهدف إلى إنشاء مؤسسة إضافية، وأعرب عن أمله أن يشكل هذا الإطار صوتاً جامعاً يعبر عن إرادة المجتمع واحتياجه، وشريكاً فاعلاً في الحوار مع الجهات الرسمية والدولية والمؤسسات المانحة، بما يضمن أن تكون عملية إعادة الإعمار نابعة من احتياجات أهل غزة، وبمشاركة حقيقية لهم".

وشدد على أن توحيد الجهود اليوم ليس خياراً تنظيمياً فحسب، بل هو ضرورة وطنية وتفرضها ضخامة التحديات التي نواجهها جميعاً.

بدوره، أكد المختار نبيل أبو سرية عن كلمة العشائر، تأييد عشائر غزة لهذه الهيئة التي يزمع إنشاؤها لإعادة إعمار غزة.

وقال: "إننا بصفتنا رجال إصلاح ورجال عشائر من شرق القطاع إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه، لم نعد فقط لإصلاح ذات البين أو الحل الاجتماعي، بل نريد أن نكون فاعلين في أي جسم وطني يعمل على إعادة الإعمار، ويعمل على إعادة تأهيل الإنسان الغزي بعد هذا العناء وهذا الوجع".

ورأى أن هذه الهيئة "تبشر بخير"، وشدد على أنه يجب أن يكون معها أو ملازما لها لجنة متابعة، حتى لو حصل هناك أي انحراف أو أي عدم شفافية تصوب الخطأ؛ هذا مطلوب، مع الهيئة وأيضاً نكون مقترنين بها.

وقال عماد الصايغ ممثلا عن المواطنين المسيحيين: "نحن اليوم أمام مسؤولية وطنية وإنسانية وتاريخية تتجاوز حدود تشكيل لجنة أو هيئة تنسيقية، فنحن نتحدث عن مستقبل قطاع غزة ومستقبل أكثر من مليون إنسان، وعن حقهم الطبيعي في العودة إلى بيوتهم واستعادة حياتهم وكرامتهم الإنسانية".

وأكد أن التعافي وإعادة الإعمار ليس مجرد مشاريع إسكانية أو تحسين ظروف الإيواء، وليس المطلوب أن نستبدل الخيام بالكرفانات ونحول واقع النزوح إلى حالة دائمة، وإنما المطلوب هو إنهاء حالة النزوح وتهيئة الظروف لعودة المواطنين إلى مناطقهم وأماكن سكناهم وإعادة بناء ما دمرته الحرب، وأن تتضمن وثيقة المبادئ اعتبار إعادة إعمار وتأهيل المؤسسات الأهلية والمجتمعية والخدمية جزءا أساسيا من خطة التعافي.

السراج: يجب فتح المعابر دون قيود وإدخال مواد البناء لتمكين المواطنين من إعادة إعمار منازلهم

الحساينة: إعادة إعمار غزة ضرورة لإعادة الأسر إلى مساكنها والأطفال إلى مدارسهم

سرحان: إعادة إعمار غزة ممكنة خلال خمس سنوات بشرط فتح المعابر وإدخال مواد البناء والمعدات الهندسية

الغرف التجارية: لا إعمار حقيقي دون إشراك القطاع الخاص وفتح المعابر

نقيب المهندسين: الهيئة التنسيقية مظلة وطنية لتوحيد جهود الإعمار ومشاركة المجتمع في اتخاذ القرار

أبو سرية: عشائر غزة تؤيد الهيئة التنسيقية وتطالب بلجنة متابعة لضمان الشفافية

الصايغ: إعادة الإعمار يجب أن تتضمن عودة المواطنين لبيوتهم واستعادة المؤسسات الأهلية دورها

ملخص

شارك مسؤولون ومؤسسات صحية في لقاء نظمته وزارة الصحة بمناسبة اليوم العالمي للسكري، سلط الضوء على معاناة نحو 70 ألف مريض بالسكري في قطاع غزة، من جراء نقص الأنسولين والأدوية وأدوات الفحص وتضرر خدمات الرعاية الصحية. وحذروا من مخاطر تفاقم المضاعفات، لا سيما بين الأطفال، مع نقص الغذاء والنزوح وتدهور الخدمات الصحية، مطالبين بتكثيف الجهود لتوفير العلاج واللوازم وضمان استمرارية المتابعة والرعاية الطبية.

"الصحة" تحيي اليوم العالمي للسكري

في غزة.. 70 ألـف مريض سكري ورعايـــــــة لا تحتمل الانتظار



غزة/ فلسطين:

يواجه نحو 70 ألف مريض بالسكري في قطاع غزة صعوبات في الحصول على الأنسولين والأدوية وأدوات قياس السكر والمتابعة الصحية، مع تضرر واسع للمنظومة الصحية ونقص الإمدادات الطبية من جراء حرب الإبادة، وفق ما أكده مسؤولون صحيون خلال لقاء نظمته وزارة الصحة بمناسبة اليوم العالمي للسكري الذي حل أخيرا.

وشارك في اللقاء العديد من المؤسسات الصحية المحلية والدولية الشريكة، وذلك تحت رعاية الإغاثة الطبية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.

مسؤولية مشتركة

وأكد المدير العام للرعاية الصحية الأولية د. عاهد سمور أن إحياء اليوم العالمي للسكري هو فرصة لتسليط الضوء على واقع المرضى ومعاناتهم اليومية، والتأكيد أن حقهم في العلاج والرعاية المستمرة يجب أن يبقى أولوية مهما بلغت صعوبة الظروف.

وقال إن الحرب أدت إلى تضرر واسع في البنية التحتية الصحية، وتعطل العديد من خدمات الرعاية الأولية، بالتزامن مع النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات وأدوات التشخيص والمتابعة.

وأوضح أن مرضى السكري يواجهون تحديات تبدأ من عدم انتظام توافر الأنسولين والأدوية الأساسية، مروراً بالنقص في أجهزة قياس السكر وأشرطة الفحص والتحاليل المخبرية، وصولاً إلى صعوبة الوصول للمرافق الصحية والحصول على المتابعة المنتظمة.

وأضاف أن معاناة مريض السكري لم تعد مقتصرة على المرض نفسه، بل أصبحت مرتبطة بواقع معيشي قاس، يتسم بانعدام الأمن الغذائي، والنزوح، وفقدان المأوى، وصعوبة الحصول على المياه والكهرباء، والضغوط النفسية والاقتصادية المتواصلة.

وأكد سمور أن رعاية مرضى السكري لا تقتصر على وصف الدواء، بل تتطلب منظومة متكاملة من الخدمات الصحية والدعم الإنساني والاجتماعي، تضمن للمريض القدرة على الالتزام بالعلاج والوقاية من المضاعفات.

وقال إن الوزارة تواصل بالتعاون مع شركائها الجهود للحفاظ على استمرارية الخدمات الأساسية، من خلال التنسيق لتوفير الأدوية والمستلزمات الضرورية، واعتماد بدائل علاجية آمنة وفق البروتوكولات المعتمدة، وتعزيز الكشف المبكر والمتابعة الدورية، ودعم الكوادر الصحية، ودمج التثقيف الصحي والصحة النفسية ضمن الرعاية الأولية.

وختم بالقول إن استمرارية رعاية مرضى السكري مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود، ودعا الشركاء إلى تكثيف الجهود لضمان توفير الأنسولين ولوازم التشخيص والمتابعة، ودعم استعادة خدمات الرعاية الأولية، والانتقال من الحلول الطارئة إلى تدخلات مستدامة تحمي المرضى من المضاعفات التي يمكن الوقاية منها، مؤكداً: "مرض السكري لا يتوقف في أوقات الأزمات، ورعاية المرضى لا تحتمل الانتظار.

مضاعفات لا تعطي فرصة

من جهته، قال مدير مجمع الشفاء الطبي د. محمد أبو سلمية إن الاحتلال دمر المنظومة الصحية تدميراً ممنهجاً، إذ دُمر أكثر من 70% من مراكز الرعاية الأولية، وأكثر من 70% من المستشفيات، ولكن بإرادة هذا الشعب سنبقى مستمرين في تقديم الخدمة.

وأشار إلى أن هناك حوالي 70 ألف مريض سكري، ويجب أن تكون هناك وقفة جادة خصوصاً مع الأطفال، لأن مضاعفات السكري لا تعطي فرصة وقد تأتي بسرعة كبيرة، وهو ما تمت ملاحظته في أثناء المجاعة، إذ يؤدي السكري إلى الفشل الكلوي.

أرقام صادمة عن واقع المرضى

بدورها، قالت مدير دائرة الأمراض المزمنة د. علا النجار: "المعاناة تفاقمت كثيراً أثناء الحرب، وحتى بعد إعلان وقف إطلاق النار الهش، ما زال مرضانا يعانون ونحن نعاني معهم. وجئنا اليوم تحت شعار ألا نترك مرضى السكري وحدهم."

وأوضحت أن هناك 350 ألف مريض مزمن في قطاع غزة، منهم أكثر من 70 ألف مريض سكري مسجلين عام 2023، والعدد الحقيقي مضاعف لأن 40-50% من مرضى السكري حول العالم يعيشون دون تشخيص.

وأضافت أن 96% من المرضى كانوا يصلون للخدمة الصحية قبل الحرب، واليوم مريض السكري لا يجد قلم الأنسولين، وأن مرضى الكلى كانوا 1100 قبل الحرب، تقلصوا إلى 629 مريض فقط، بنسبة وفاة تقريباً 40%.

وأشارت إلى أن الاحتلال دمر مراكز الرعاية الأولية بشكل واسع، والباقي عبارة عن خيام لا تليق بتقديم الخدمة، وعلى مستوى الوكالة بقي 12 مركز صحي فقط من أصل 22 مركز.

دعم مستمر

وشارك في اللقاء د. عبد القادر الهبيل ممثلاً عن وكالة الغوث، إذ أكد دعم الوكالة لجهود وزارة الصحة في ضمان استمرارية رعاية مرضى السكري، وتوفير الأدوية واللوازم، وتعزيز خدمات الرعاية الأولية.

في حين قالت ممثلة مؤسسة ميديكس د. نور برزق إن النقطة الطبية الواحدة تستقبل يومياً ما بين 250 إلى 300 مريض بأنواع مختلفة من الأمراض، من بينهم أكثر من 100 حالة من مرضى السكري، وذلك في منطقة صغيرة فقط، دون الحديث عن مستوى قطاع غزة ككل.

وأضافت أن هذا الجهد يبقى بسيطاً جداً مقارنة بحجم المعاناة والمأساة، مؤكدةً ضرورة أن يعزز الشركاء وجودهم في الميدان والوصول إلى النازحين في المناطق التي لا يتوافر فيها أي مركز رعاية أو نقطة طبية.

وأشارت إلى الصعوبات الكبيرة في توفير أدوية السكري، مع نقصها وارتفاع أسعارها ومنع الاحتلال إدخالها، ما يزيد من معاناة المرضى يوماً بعد يوم.

معاناة يومية لا تتوقف

وعُرض خلال اللقاء فيلم قصير سلط خلاله الضوء على المعاناة اليومية لطفل مصاب بمرض السكري مع استمرار الحرب، من صعوبة الحصول على الأنسولين وأجهزة قياس السكر، إلى انعدام الغذاء الصحي المناسب، وصعوبة الوصول للمراكز الصحية، والخوف والقلق الذي يعيشه هو وعائلته في كل يوم.

وأظهر الفيلم كيف تحولت حياة الطفل إلى رحلة بحث مستمرة عن جرعة أنسولين، وكيف أن أبسط حقوقه في العلاج والمتابعة أصبحت معركة يومية مع النقص والحصار والنزوح، ليعكس بذلك واقع آلاف الأطفال المرضى في قطاع غزة.

عصف ذهني

وفي نهاية اللقاء، فتح باب النقاش والعصف الذهني، شارك خلاله العديد من الاستشاريين ذوي الاختصاص، حيث تبادلوا الآراء والمقترحات بشأن سبل تحسين رعاية مرضى السكري، وضمان استمرارية توفير الأنسولين والأدوية والمستلزمات، وتعزيز خدمات المتابعة والكشف المبكر، في الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع الصحي، تخللها عرض علمي للدكتور محمد مسلم أخصائي العيون.

وقال د. محمد مسلم، أخصائي العيون خلال استعراضه لمادة علمية إن المرضى هم جمهور أساسي لخدمات الشبكية العلاجية والجراحية، وأن وضع هذه الخدمات صعب جداً مع استمرار الحرب، حيث لا تتوفر الأجهزة التشخيصية التي كان يعتمد عليها، كما أن جراحة الشبكية جراحة معقدة تعتمد على لوازم جراحية كثيرة وأجهزة معقدة، أغلبها تضرر.

نبوءة التفكك من الداخل.. قراءة في شهادة عوز ألموغ عن نهاية المشروع الصهيوني



د. علاء أبو عامر

تأتي شهادة عالم الاجتماع "الإسرائيلي"، البروفيسور عوز ألموغ، المتزامنة مع صدور كتابه الجديد المعنون «أرض غائبة: هل حان وقت مغادرة "إسرائيل"؟»، بوصفها وثيقة إدانة ذاتية بالغة الخطورة؛ فهي لا تصدر عن خصم سياسي خارجي أو مراقب أجنبي، بل يخطّها أحد أبرز الأكاديميين الذين أمضوا عقودًا في تشريح الهوية "الإسرائيلية"، وهو فوق ذلك سليل المؤسسة العسكرية التأسيسية وابن قائد سلاح البحرية الأسبق. إن *قراءة متأنية لما رصده ألموغ تكشف لنا أن الأزمة التي تعصف بالكيان "الإسرائيلي" لم تعد مجرد عارض سياسي عابر*، بل تحولت إلى تصدع بنيوي يهدد أركان وجوده ذاتها.

يرتكز تشخيص ألموغ في جوهره على تجاوز الشخصنة السياسية؛ إذ يرى أن اختزال المأزق الراهن في شخص بنيامين نتنياهو أو في تداعيات السابع من أكتوبر هو قراءة قاصرة للواقع. فنتنياهو، في تقديره، لم يبتكر الانقسامات المجتمعية، بل أدرك وجود تيارات دينية وقومية متطرفة تتنامى في العمق منذ سنوات، فعمل على تغذيتها واستثمارها كأدوات للحكم. ومن هنا ينبع تحذير ألموغ الحاسم من أن تغيير الحكومة عبر صناديق الانتخابات لن يعيد الدولة إلى مسارها المدني السابق؛ لأن التغيير قد أصاب بنية المجتمع وثقافته، وهو تحول يصعب التراجع عنه.

وفي رصده لأسباب هذا الانهيار، يضع عالم الاجتماع يده على تفكك العقد الاجتماعي بين مكونات المجتمع، مشيرًا إلى اختلال فادح في ميزان الحقوق والواجبات. فمن جهة، يتمدد المجتمع الحريدي القائم على الانعزال والاعتماد على الدعم الحكومي والتهرب من الأعباء العسكرية، ومن جهة أخرى، يهيمن التيار الديني الصهيوني ذو النزعة المسيحانية، الذي حرّف المشروع الصهيوني من فكرة بناء دولة ومؤسسات إلى مشروع استيطاني عنيف تحركه نبوءات الخلاص الديني الكارثية. وبين فكي هذين التيارين، تجد الطبقة الوسطى العلمانية والليبرالية نفسها محاصرة ومستنزفة، وهي الطبقة التي تمثل عصب الاقتصاد والتكنولوجيا والطب والجيش.

هذا الاستنزاف دفع النخب المنتجة إلى ما يسميه ألموغ بالهجرة الصامتة، حيث يسعى مئات الآلاف من أصحاب الكفاءات إلى تأمين مخرج آمن عبر استخراج جوازات سفر أجنبية ونقل أصولهم المالية والبحث عن بدائل في اليونان وقبرص والبرتغال. ويستحضر الكاتب مدينة القدس بوصفها نموذجًا تحذيريًا لما ينتظر الدولة بأكملها؛ فكما تحولت القدس إلى مدينة فقيرة تعتمد على الإعانات الحكومية بعد هجرة سكانها القادرين على الإنتاج، فإن "إسرائيل" مهددة بفقدان ركيزتها الاقتصادية والعلمية، لتجد نفسها عاجزة عن إنقاذ ذاتها.

ولعل الجرأة الفكرية الأبرز في طرح ألموغ تتجلى في كسره لأحد أقدس المحرمات في الخطاب الصهيوني، ألا وهو قدسية الارتباط بالأرض ووصم المغادرين بالخيانة. فهو يرى أن البقاء في ظل هذا التحول نحو دولة شبه فاشية يفرض على الفرد خيانة ذاته وقيمه ومستقبل أبنائه، داعيًا إلى إعادة الاعتبار لفكرة اليهودي التائه وحق الإنسان في اختيار المكان الذي يكفل له حياة كريمة وآمنة، بل ويستشهد بالنبي إبراهيم الذي غادر بيته ولم يرتبط بمكان واحد.

إن *الاستنتاج الأهم الذي تخرج به هذه القراءة هو أن الصراع داخل إسرائيل قد انتقل من مربع الخلاف السياسي إلى مربع الصدام الوجودي بين هويتين متناقضتين لا يمكنهما التعايش تحت سقف واحد*، وأن الرهان الليبرالي على الإصلاح من الداخل، الذي تجسد في احتجاجات الشارع، قد مُني بهزيمة ساحقة. أما على صعيد آفاق المستقبل، فإن رحيل ألموغ نفسه إلى اليونان، رغم إقراره بمرارة الشعور بالاقتلاع، يمثل إعلانًا عمليًا عن بداية مرحلة التآكل الذاتي للمشروع الصهيوني؛ فكلما تسارعت وتيرة هجرة العقول ورؤوس الأموال، اقتربت "إسرائيل" من التحول إلى كيان منغلق تحكمه الأيديولوجيات الدينية المتشددة، وتثقله الأزمات الاقتصادية والعزلة الدولية، مما يفتح الباب أمام تحولات تاريخية كبرى في المنطقة برمتها.

سياسة القتل بالقنابل المتفجرة (صناديق الموت)



هلال نصّار

ما يحدث حاليًا من إلقاء صناديق الموت أو المكعبات المتفجرة بواسطة طائرات مسيّرة (كواد كابتر) على أسطح منازل المواطنين بالقرب من «الخط الأصفر» في مناطق مثل شرق حي الزيتون وشرق مخيم البريج والمغازي، هو تطور ميداني خطير وتصعيد عدواني جديد يحمل في طياته عدوانًا ممنهجًا وفرض سياسات مفاجئة لحصد المزيد من أرواح المدنيين الأبرياء.

هذه العمليات العدوانية عبر الصناديق المتفجرة تأتي في سياق محاولات تهجير السكان من المناطق الشرقية المتبقية، وتُوصف بأنها أسلوب جديد مكثف نسبيًا لنسف المباني بعد استخدام الروبوتات والآليات المفخخة سابقًا، بينما هناك تقارير إسرائيلية تتحدث عن وضع متفجرات على مبانٍ يُزعم استخدامها في أنشطة عسكرية أو إرهابية تمهيدًا لتفجيرها، لكن هذه الادعاءات غالبًا ما تفتقر إلى أدلة علنية مفصلة في التقارير المتداولة، وتتناقض مع شهادات السكان الذين يصفون المنازل بأنها سكنية.

طبيعة الخطوة وخطورتها المباشرة تكمنان في الطريقة التي يعتمد الاحتلال فيها على إسقاط هذه الأجسام من الجو فوق المباني السكنية أو في محيطها، ثم تفجيرها لاحقًا. هذا يحدث بشكل مفاجئ ودون تحذير مسبق واضح للسكان، وهو ما يزيد الخطر بشكل كبير للأسباب التالية:

1. وجود المدنيين داخل المنازل أو في المنطقة: كثير من العائلات ما زالت تتمسك بما تبقى من منازلها قرب الخط الأصفر رغم التهديدات. الإسقاط المفاجئ يضعهم أمام خطر الانفجار الفوري أو اللاحق، خاصة إذا لم تنفجر الأجسام مباشرة وبقيت على الأسطح أو في الجوار. الدفاع المدني في غزة حذّر صراحة من أن بعض هذه الأجسام قد تنفجر في أي لحظة، وأن السكان لا يملكون القدرة الفنية على التعامل معها.
2. صعوبة الوصول والإزالة: في المناطق المحاذية للخط الأصفر، غالبًا ما تكون هذه المناطق صعبة الوصول لطواقم الدفاع المدني بسبب القيود الأمنية والمخاطر الميدانية، مما يترك المتفجرات غير المنفجرة تشكل خطرًا مستمرًا لأيام أو أسابيع.
3. الأثر التدميري: التقارير تتحدث عن أضرار واسعة تصل إلى تدمير مربعات سكنية أو إلحاق أضرار جسيمة بالمباني المجاورة، إضافة إلى حرق خيام نازحين في بعض الحالات. هذا يدفع موجات نزوح جديدة في مناطق كان السكان يحاولون العودة إليها أو الاستقرار فيها بعد وقف إطلاق النار.

الخلاصة الإنسانية والخطورة الأساسية تكمنان في الجمع بين المفاجأة، ووجود المدنيين (بما فيهم نساء وأطفال)، وصعوبة الإخلاء الآمن أو إزالة المتفجرات، والأثر النفسي والمادي المستمر. وهذا يحوّل المناطق القريبة من الخط الأصفر إلى مناطق «خط موت» عمليًا، إذ يعيش السكان في حالة ترقب دائم، ويُجبرون على النزوح المتكرر رغم الاتفاق المفترض. مثل هذه الممارسات تزيد من معاناة المدنيين وتقوض أي فرص استقرار أو عودة آمنة، وتثير تساؤلات جدية بشأن الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين وعدم استخدام أساليب تسبب أضرارًا عشوائية أو مفرطة. والوضع العام بغزة يتطلب تدخلًا دوليًا فعالًا لضمان حماية المدنيين ووقف مثل هذه العمليات في المناطق السكنية.

«صناديق الموت» أو مكعبات محملة بمواد شديدة الانفجار تلقيها مسيّرات إسرائيلية من طراز «كواد كابتر» فوق أسطح المنازل أو في محيطها، ثم تُفجَّر عن بُعد. هذه الطريقة وُصفت كأسلوب تهديد مستخدم قرب ما يُعرف بـ«الخط الأصفر» في مناطق مثل حي الزيتون والتفاح شرقي مدينة غزة، ومناطق شرق دير البلح ومخيم البريج ومخيم المغازي وسط القطاع، ومؤخرًا قرب مشفى السلام امتداد شارع صلاح الدين. وتشير الصناديق التي تُسقط ثم تُفجَّر إلى أنها تسبب انفجارات كبيرة تدمر المباني المستهدفة وتلحق أضرارًا واسعة بالمباني المجاورة والخيام، ما يدفع عائلات إلى النزوح مجددًا. ويُشار إلى أن هذا الأسلوب ظهر أو تكثّف في الأيام الأخيرة من منتصف نوفمبر الجاري، رغم وجود أكذوبة وقف إطلاق نار حيز التنفيذ منذ أكتوبر 2025، وأن عمليات مشابهة سُجلت سابقًا في سبتمبر 2025 أو خلال عمليات برية سابقة.

أما عن الأثر على المدنيين، فالتقارير الميدانية والشهود يصفون آثارًا مباشرة، منها دمار منازل متبقية، وحرق خيام نازحين، وحالة هلع، ونزوح جماعي جديد في مناطق كانت قد شهدت عودة جزئية بعد نزوح سابق. هذا، ويضاف إلى سياق أوسع من تدمير واسع النطاق للبنية التحتية السكنية في غزة منذ بداية الحرب في أكتوبر 2023، فقد أفادت وزارة الصحة بغزة ووكالات حقوقية بأعداد كبيرة من الشهداء والجرحى والنازحين، مع تركيز خاص على الكثافة السكانية العالية وصعوبة التمييز في البيئات الحضرية. في حين هناك استخدام سابق لمصطلح «صناديق الموت» أيضًا للإشارة إلى صناديق المساعدات الجوية التي سقطت على خيام أو تسببت في وفيات وإصابات أثناء محاولات الحصول عليها، لكن السياق الحالي للطلب يتعلق بالصناديق المتفجرة المستخدمة في النسف.

منظمات حقوقية ودولية وصفت هذه الممارسات بأنها جزء من سياسة ممنهجة لتدمير ما تبقى من المنازل وإجبار السكان على النزوح المستمر، معتبرة إياها انتهاكًا محتملًا لقواعد القانون الدولي الإنساني (مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات). ووثقت المنظمات استخدام المسيّرات الرباعية في إطلاق نار أو إسقاط ذخائر على مدنيين وتجمعات، مشيرة إلى أنماط قد تشير إلى استهداف متعمد أو إهمال جسيم، فيما يؤكد الاحتلال أنه يستهدف أهدافًا عسكرية لحماس والجهاد الإسلامي، وأن الضرر المدني ينجم عن استخدام الجماعات المسلحة للبنية التحتية المدنية والدروع البشرية، في ردود سابقة على اتهامات مشابهة بشأن القصف والتدمير. هذا، وينفي الاحتلال وجود سياسة متعمدة لاستهداف المدنيين، ويشير إلى إجراءات تحذيرية وإخلاءات متكررة.

الصراع في غزة معقد، والضحايا المدنيون مرتفع عددهم، ويصعب حصرهم مع الأيام والأحداث الميدانية داخل قطاع غزة بسبب الكثافة السكانية والحرب في بيئة حضرية مزدحمة، وتثير هذه الأوضاع مخاوف جدية بشأن التناسب والاحتياطات في استخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة.

ملخص

يثير مشروع قانون إسرائيلي يحظر منح تصاريح عمل للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة مخاوف من تفاقم البطالة وتهديد مصادر دخل آلاف العمال وأسرهم، وانعكاساته على الاقتصاد الفلسطيني. وفي مواجهته، طالب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين سامي العمصي بتحرك نقابي ودولي لإسقاطه، ووضع بدائل تشغيلية للعمال، فيما حذر الناشط في قضايا العمال د. سلامة أبو زعيتر من تحويل لقمة عيشهم إلى مادة للمزايدات السياسية داخل الكنيست.

لإسقاط مشروع القانون

"الكنيست" يصعّد ضد العمال الفلسطينيين.. مطالب بتحرك نقابي ودولي



الناصرة-غزة/ رامي رمانة:

تثير مبادرة تشريعية جديدة في برلمان الاحتلال "الكنيست" مخاوف من تشديد القيود على العمال الفلسطينيين، بعدما تقدمت عضو الكنيست ليمور سون هار ميلخ بمشروع قانون يحظر منح تصاريح عمل للفلسطينيين المقيمين في الضفة وغزة، في خطوة تهدد مصادر دخل آلاف العمال وأسرهم، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والبطالة في الأراضي الفلسطينية.

وفي مواجهة المشروع، طالب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين سامي العمصي بتحرك نقابي ودولي عاجل، في حين حذر الناشط في قضايا العمال د. سلامة أبو زعيتر من تحويل لقمة عيش العمال إلى مادة للمزايدات السياسية داخل "الكنيست".

وأكد العمصي، لصحيفة "فلسطين" أن مشروع القانون الإسرائيلي يشكل تهديداً مباشراً لمصادر دخل العمال وأسرهم، ويعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال والحصار.

وأوضح العمصي أن خطورة المشروع لا تقتصر على العامل وحده، وإنما تمتد إلى أسرته والاقتصاد الفلسطيني بأكمله، من خلال زيادة البطالة والفقر وتراجع القدرة الشرائية، فضلاً عن إضعاف الأسواق والمنشآت الاقتصادية التي تعتمد مباشرة أو غير مباشرة على دخل العمال.

وقال إن حرمان العمال من فرص العمل ومصادر دخلهم يجب ألا يمر دون تحرك فلسطيني ودولي، مطالباً أعضاء الكنيست العرب الرافضين للمشروع، والنقابات العمالية والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية، ومنظمة العمل الدولية والأمم المتحدة، بالعمل على فضح إجراءات الاحتلال ورفع الشكاوى والملفات الموثقة إلى المؤسسات الدولية المختصة، ومتابعة الانتهاكات عبر آليات المساءلة القانونية والحقوقية.

وشدد العمصي على أن المطلوب لا يقتصر على مواجهة المشروع سياسياً وقانونياً، بل يجب أن يترافق ذلك مع وضع خطة وطنية عاجلة لإيجاد بدائل تشغيلية للعمال في حال إقرار القانون، مطالبا وزارة العمل والقطاع الخاص والمؤسسات المانحة بإطلاق برامج تشغيل تستوعب العمال في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والإنتاج والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما طالب بتوفير قروض ميسرة للعمال لإقامة مشاريع إنتاجية، وتفعيل برامج التدريب المهني وإعادة التأهيل، وإنشاء صندوق طوارئ لدعم العمال المتعطلين وأسرهم، بمشاركة المؤسسات العربية والدولية، مؤكداً أن حماية العمال مسؤولية جماعية لا تقع على جهة واحدة.

المزايدات الحزبية

من جانبه، قال د. سلامة أبو زعيتر، الناشط في قضايا العمال، إن الزج بلقمة عيش آلاف العمال الفلسطينيين في أتون المزايدات الحزبية داخل "الكنيست"، كما يظهر في مشروع قانون حظر تصاريح العمل الأخير، يعكس محاولة لعرقلة أي مسار عملي تفرضه الحاجة الميدانية والاقتصادية.

وأوضح أبو زعيتر لصحيفة "فلسطين" أن التجربة خلال الأشهر الماضية أثبتت، وفق تقديره، أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يستطيع الاستغناء بسهولة عن العمالة الفلسطينية ذات الخبرة، لا سيما في قطاعات البناء والزراعة، مشيراً إلى أن محاولات استبدالها بعمالة أجنبية لم تحقق الجدوى المطلوبة، ولم تتمكن من سد الفجوة التي أحدثها غياب العمال الفلسطينيين.

وأضاف أن التحركات التشريعية تأتي في مواجهة احتياجات اقتصادية فعلية، الأمر الذي يكشف عن تباين بين متطلبات سوق العمل الإسرائيلي وتوجهات بعض تيارات اليمين المتطرف التي تسعى إلى فرض قيود قانونية على تشغيل الفلسطينيين.

وأشار أبو زعيتر إلى أن محاولة تحويل منع العمال الفلسطينيين من العمل إلى حظر تشريعي دائم من شأنها تعطيل أي مسار محتمل لعودة تدريجية تفرضها الضرورة الاقتصادية، معتبراً أن هذه التحركات لا تنسجم مع احتياجات قطاعات إسرائيلية تعتمد على العمالة الفلسطينية وخبرتها المتراكمة.

وأكد أن قضية العمال الفلسطينيين لا يجوز أن تكون مادة للمزايدات السياسية والحزبية، أو أداة للضغط على المجتمع الفلسطيني، لأن تداعياتها تتجاوز العامل لتطال أسرته والاقتصاد الفلسطيني، كما تمتد إلى القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية التي اعتادت الاعتماد على هذه العمالة.

وتكشف أحدث البيانات الإحصائية عن حجم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لملف العمالة الفلسطينية، إذ أظهرت نتائج مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الثالث من عام 2026 وصول عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية إلى نحو 291 ألف شخص، بمعدل بطالة بلغ 28.1%، في حين بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في دولة الاحتلال والمستوطنات نحو 52 ألف عامل فقط.

كما تشير البيانات إلى أن عدد العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون لدى الاحتلال والمستوطنات قبل حرب الإبادة في أكتوبر 2023 بلغ نحو 172 ألف عامل، ما يعكس حجم التراجع الكبير في فرص العمل والدخل الذي تعرضت له آلاف الأسر الفلسطينية.

وفي قطاع غزة، بلغت البطالة نحو 78% خلال عام 2025، بالتزامن مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بنسبة 77.5%، وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى 3.9%، مقارنة بنحو 17.4% عام 2022، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة بداية غزة الموقرة
في القضية رقم 377 / 2026
في الطلب رقم 817 / 2026

المستدعي (المدعي)/ كامل محمد علي عجور، من غزة الدرج بجوار دوار السدرة – مخبز عجور ويحمل هوية رقم (923917553) – هاتف محمول رقم: 00972599417418.

وكلاؤه المحامون/ محمد عادل بسيسو &حلمي وليد الحايك &تامر فتحي الأشرم &محمد ماجد لولو &محمد ياسر أبو شقفة &يوسف دياب قدوم &نائل إبراهيم العشي &عدي علام القدوة & أميرة ماهر الريس &همام أحمد غزال &ماجد محمد العمصي& محمد عارف بكر& كرم الرحمن سهيل محيسن& محمد عاهد صوان

من غزة- دوار أنصار- شارع القدس- مؤسسة محمد عادل بسيسو للمحاماة – هاتف محمول رقم: 00970599329595

المستدعى ضدهم (المدعى عليهم) /

1. عبود ياسر رامز القيشاوي ، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (00970599604912) (مسافر خارج البلاد)
2. عرفات ياسر رامز القيشاوي ، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (00970599604912) (مسافر خارج البلاد)
3. اعتماد ياسر رامز القيشاوي ، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (00970599604912) (مسافر خارج البلاد)
4. نسرين "محمد عزام" ياسر الخضري "القيشاوي قبل الزواج" ، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (00970599604912) (مسافرة خارج البلاد)
5. ميكائيل نمر محمد القيشاوي، بصفته من ورثة المرحومة/ اسعاف ياسر رامز القيشاوي، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (0014165920090) (مسافر خارج البلاد)
6. آمال نمر محمد القيشاوي، بصفتها من ورثة المرحومة/ اسعاف ياسر رامز القيشاوي، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (0014165920090) (مسافرة خارج البلاد)
7. أماني نمر محمد القيشاوي، بصفتها من ورثة المرحومة/ اسعاف ياسر رامز القيشاوي، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (0014165920090) (مسافرة خارج البلاد)
8. ايناس نمر محمد القيشاوي، بصفتها من ورثة المرحومة/ اسعاف ياسر رامز القيشاوي، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (0014165920090) (مسافرة خارج البلاد)
9. اعتدال ياسر رامز القيشاوي، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (00962798598876) (مسافرة خارج البلاد)
10. عنان ياسر رامز القيشاوي، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (0096599039552) (مسافر خارج البلاد)
11. عميد ياسر رامز القيشاوي، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (0096599039552) (مسافر خارج البلاد)
12. ايمان ياسر رامز القيشاوي، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (0096599039552) (مسافرة خارج البلاد)
13. انصاف ياسر رامز القيشاوي، من غزة شارع النصر بجوار مدينة اللحوم – هوية رقم / - هاتف محمول رقم (0016474668312) (مسافرة خارج البلاد)

نوع الدعوى/ تنفيذ عيني.

قيمة الدعوى/ (1,499,999 $) مليون وأربعمائة وتسعة وتسعون ألف وتسعمائة وتسعة وتسعون دولار أمريكي فقط لا غير.

((مذكرة حضور بالنشر المستبدل))
في القضية رقم 377 / 2026
في الطلب رقم 817 / 2026

إلى المستدعى ضدهم المذكورين بما أن المستدعي المذكور قد أقام القضية المرقومة أعلاه استناداً إلى ما يدعيه في لائحة دعواه المذكورة أعلاه ونظراً لأنكم مجهولي محل الإقامة وحسب اختصاص محكمة بداية غزة في نظر هذه القضية وعملاً بالمادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وبناءً على قرار السيد قاضي محكمة بداية غزة في الطلب رقم (817/ 2026) بالسماح لنا بتبليغكم عن طريق النشر المستبدل وذلك حسب الأصول.

لذلك يقتضي عليكم أن تحضروا لهذه المحكمة يوم (الثلاثاء) الموافق (8-12-2026) الساعة التاسعة صباحاً كما يقتضي عليكم إيداع جوابكم التحريري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر وليكن معلوماً لديكم أنكم إذا تخلفتم عن ذلك فسينظر في القضية باعتباركم حاضرين.

حرر في 2026/11/19م

رئيس قلم محكمة البداية بغزة
الأستاذ : عمار قنديل

ملخص

عاد السباح إياد شمعة إلى مياه البحر بعد سنوات من الانقطاع القسري بفعل الحرب، مشاركاً في فعالية «غزة تسبح من أجل الأمل»، ومستعيداً شغفه بالرياضة بعد مسيرة مثل خلالها المنتخب الوطني في محافل عربية وإقليمية. وجاءت عودته وسط خيام النازحين، حاملاً رسالة بأن الحرب لم تكسر إرادته أو تطفئ حلمه الرياضي.

من بين خيام النزوح إلى مياه البحر

إياد شمعة.. سبّاح يستعيد حلمه في «غزة تسبح من أجل الأمل»





غزة/ مؤمن الكحلوت:

بعد سنوات من الغياب القسري عن مياه البحر، أعاد السباح إياد شمعة إحياء حكايته مع السباحة، من خلال مشاركته في فعالية «غزة تسبح من أجل الأمل»، في عودة تحمل أبعاداً رياضية وإنسانية تتجاوز حدود المشاركة، وتجسد حكاية رياضي فلسطيني لم تستطع حرب الإبادة أن تنتزع منه شغفه، أو تطفئ رغبته في مواصلة الطريق الذي بدأه قبل سنوات، حين كان يمثل فلسطين في المحافل العربية والإقليمية.

لم تكن العودة إلى مياه البحر بالنسبة للسباح شمعة مجرد استئناف لنشاط رياضي غاب عنه طويلاً، بل كانت أشبه باستعادة جزء من حياته، وتجديداً لعلاقة قديمة جمعته بالسباحة، تلك الرياضة التي رافقته في سنوات من العطاء والمشاركات الرياضية، وحملته إلى محافل خارجية لتمثيل فلسطين ورفع علمها.

وبين واقع مختلف تماماً عن ذلك الذي عرفه قبل الحرب، ومدينة أنهكتها سنوات طويلة من الدمار والنزوح وفقدان مقومات الحياة، وجد شمعة نفسه أمام مشهد جديد، لم تعد فيه المسابح والمنشآت الرياضية حاضرة كما كانت، ولم تعد ممارسة الرياضة أمراً متاحاً بالسهولة ذاتها، في ظل ما تعرض له القطاع الرياضي من تدمير وخسائر كبيرة.

لكن شغف السباحة ظل حاضراً، ولم تفلح سنوات الانقطاع القسري في محو ارتباطه بهذه الرياضة، ليأتي موعد العودة من بوابة فعالية «غزة تسبح من أجل الأمل»، التي شكلت مساحة لإعادة إحياء الروح الرياضية، وإيصال رسالة بأن الفلسطيني، رغم قسوة الظروف، لا يزال قادراً على التمسك بالحياة وصناعة الأمل.

مسيرة رياضية عادت من جديد

يمتلك السباح إياد شمعة تجربة رياضية تستحق التوقف أمامها، بعدما سبق له تمثيل المنتخب الوطني الفلسطيني في رياضة السباحة، والمشاركة في عدد من المحافل الرياضية الخارجية، ضمن مشاركات فلسطين في دورات الألعاب العربية والإقليمية.

وكانت السباحة بالنسبة إليه أكثر من مجرد هواية أو نشاط بدني، فقد شكلت جزءاً من مسيرته الشخصية والرياضية، ومساحة لإثبات الذات وتحقيق الطموح، وفرصة لحمل اسم فلسطين إلى المنافسات الخارجية، في رياضة تتطلب الكثير من الالتزام والتدريب والصبر.

غير أن الحرب قلبت تفاصيل الحياة في قطاع غزة، وفرضت واقعاً استثنائياً على الرياضيين، الذين وجدوا أنفسهم بعيدين عن الملاعب والصالات والمسابح، بعدما تحولت الأولويات إلى النجاة وتأمين الاحتياجات الأساسية، وأصبحت ممارسة الرياضة حلماً مؤجلاً أمام حجم المأساة الإنسانية.

ولم يكن شمعة بعيداً عن هذا الواقع، إذ حرمته الظروف القاسية من ممارسة رياضته المفضلة في مياه بحر غزة، كما حرمته غيره من الرياضيين من مواصلة برامجهم التدريبية والمحافظة على جاهزيتهم، في ظل غياب البيئة الرياضية المناسبة وصعوبة الحركة والتنقل وتراجع الإمكانات المتاحة.

ومع مرور الوقت، أصبحت العودة إلى السباحة تحدياً حقيقياً، لا يتعلق فقط باستعادة اللياقة البدنية، وإنما باستعادة الشغف والدافع والقدرة على تجاوز آثار سنوات الانقطاع، والبدء من جديد في بيئة لم تعد تشبه تلك التي اعتادها الرياضيون قبل الحرب.

البحر يستعيد أحد أبطاله

في مشهد يحمل الكثير من الدلالات، عاد إياد شمعة إلى مياه البحر، ولكن هذه المرة وسط واقع إنساني بالغ القسوة، حيث تنتشر خيام النازحين على امتداد شاطئ غزة، وتغيب الكثير من ملامح الحياة التي عرفها المكان في السابق.

كان المشهد استثنائياً بكل تفاصيله؛ خيام تحاصر الشاطئ، ووجوه أنهكها النزوح، ورياضيون يحاولون استعادة لحظات من حياتهم التي غيبتها الحرب، وفي قلب هذه الصورة ظهر شمعة مجدداً، ليؤكد أن علاقته بالسباحة لم تنتهِ، وأن السنوات الصعبة لم تستطع إلغاء حلمه الرياضي.

ومن هنا اكتسبت مشاركته في فعالية «غزة تسبح من أجل الأمل» أهمية خاصة، باعتبارها فرصة لاستعادة حضوره الرياضي، والتواصل مجدداً مع البحر الذي ارتبط به لسنوات، إلى جانب المشاركة في نشاط يحمل رسالة إنسانية تتجاوز حدود الرياضة ومفهومها التقليدي.

فالمشاركة لم تكن مرتبطة بتحقيق نتيجة أو تسجيل رقم أو الفوز بمنافسة، بقدر ما كانت تعبيراً عن الرغبة في العودة، وإعلاناً بأن الرياضي الفلسطيني لا يزال يمتلك القدرة على النهوض، مهما كانت الظروف المحيطة به قاسية ومعقدة.

شمعة: لم تكسر الظروف عزيمتي

أكد السباح شمعة أنه، رغم كل التحديات والصعوبات التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، أصر على أن يكون حاضراً ومشاركاً في فعاليات «غزة تسبح من أجل الأمل»، انطلاقاً من إيمانه بأن الرياضة يجب أن تبقى حاضرة في حياة الإنسان، حتى في أصعب الظروف.

وأشار خلال حديثه لصحيفة "فلسطين"، إلى أن ما مر به القطاع خلال السنوات الماضية فرض واقعاً قاسياً على الرياضيين، وأبعد الكثير منهم عن ممارسة ألعابهم وأنشطتهم المفضلة، لكنه لم يفقد الأمل في العودة إلى السباحة واستعادة علاقته بهذه الرياضة.

وأضاف: "مشاركتي تحمل رسالة واضحة مفادها أن الإرادة أقوى من المعاناة، وأن الظروف مهما اشتدت لا ينبغي أن تكون سبباً في التخلي عن الأحلام والطموحات".

ويرى شمعة، أن وجود الرياضيين في مثل هذه الفعاليات يمثل رسالة إلى العالم بأن غزة لا تزال تنبض بالحياة، وأن أبناءها لا يريدون أن تختصر حكايتهم في مشاهد الدمار والخيام والمعاناة، بل يريدون أن يكون لهم حضور في مختلف المجالات، وفي مقدمتها الرياضة التي طالما شكلت نافذة مهمة للتواصل مع العالم.

فعالية تتجاوز حدود الرياضة

ولعل أبرز ما ميز مشاركة شمعة أنها جاءت ضمن فعالية تحمل اسماً ودلالة إنسانية عميقة، هي «غزة تسبح من أجل الأمل»، التي لم تكن مجرد تجمع للسباحين على شاطئ البحر، وإنما محاولة لإعادة الاعتبار للرياضة في مجتمع حرمته الحرب من أبسط مقومات النشاط الرياضي.

فالفعالية قدمت صورة مختلفة عن غزة، وأظهرت أن الرياضيين، رغم ما تعرضوا له من انقطاع وفقدان للإمكانات وتراجع فرص التدريب والمنافسة، لا يزالون يبحثون عن فرص للعودة، ويتمسكون بحقهم في ممارسة الرياضة ومواصلة أحلامهم.

كما سلطت الضوء على أهمية توفير المساحات والفرص أمام الرياضيين الفلسطينيين، خصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع الرياضي، والحاجة الملحة إلى إعادة تأهيل المنشآت الرياضية، ودعم الاتحادات والأندية واللاعبين، وإيجاد برامج تساعدهم على استعادة نشاطهم.

وتبرز حكاية إياد شمعة في هذا السياق باعتبارها واحدة من قصص النجاح التي تستحق الاهتمام والتوثيق، فخلف عودته إلى البحر سنوات من الغياب القسري، وتجربة رياضية توقفت بفعل ظروف خارجة عن إرادته، لكنها لم تفقد بريقها، لتعود من جديد في فعالية اختارت أن تجعل الأمل عنواناً لها.

رسالة إلى العالم

قصة إياد شمعة لا يمكن قراءتها بمعزل عن واقع الرياضة الفلسطينية في قطاع غزة، التي دفعت ثمناً باهظاً خلال الحرب، بعدما تضررت المنشآت والملاعب والصالات، وتوقفت الأنشطة والبطولات، وتشتت الرياضيون بين النزوح وفقدان الاستقرار والبحث عن أبسط مقومات الحياة.

وفي ظل هذا الواقع، تبدو عودة شمعة إلى ممارسة الرياضة إنجازاً بحد ذاته، خصوصاً بالنسبة إليه يعد أن ارتدى قميص المنتخب الوطني، وامتلاكه سجلاً من المشاركات الخارجية، قبل أن يجدو نفسه فجأة بعيد عن أجواء المنافسة والتدريب.

مشاركة شمعة، رغم انشغاله بأمور حياته اليومية المرهقة، والعيش في خيمة، تفتح الباب أمام ضرورة عدم ترك الرياضيين وحدهم في مواجهة آثار الحرب، والعمل على توفير برامج حقيقية لإعادة تأهيلهم ودمجهم في الأنشطة الرياضية، وإعادة بناء المنظومة الرياضية في غزة، بما يضمن للأطفال والشباب حقهم في ممارسة الرياضة وتطوير مواهبهم.



مجمع الشفـــــاء الطبي يفتتح قســـــم أمـــراض الدم والأورام



غزة/ فلسطين:

افتتح مجمع الشفاء الطبي أمس قسم الأورام وأمراض الدم بتمويل من مؤسسة عايد التركية وتنفيذ مؤسسة ميدكس، في خطوة جديدة ضمن جهود إعادة تأهيل الخدمات الصحية في قطاع غزة، واستعادة تقديم الرعاية الطبية لفئة من المرضى الذين عانوا ظروفاً قاسية من جراء الحرب ونقص الأدوية واللوازم الطبية.

وأكد د. أحمد شتات، المدير العام للتعاون الدولي بوزارة الصحة، أن افتتاح القسم يمثل حدثاً مهماً لمرضى الأورام وأمراض الدم، باعتبارهم من أكثر الفئات هشاشة، مشيراً إلى أنهم عانوا كثيراً نتيجة الحرب وعدم توفر الأدوية والمستهلكات الطبية، فضلاً عن تشتت المرضى بين المستشفيات، خاصة بعد التدمير الكامل للمستشفى التركي الذي كان يحتضن هذه الفئة.

وأضاف أن افتتاح القسم يوفر بيئة صحية متكاملة للمرضى، معرباً عن أمله في إعادة إعمار المستشفى التركي، وموجهاً شكره لمؤسسة ميدكس وجميع الشركاء والداعمين.

من جهته، قال د. محمد أبو سلمية، مدير عام مجمع الشفاء الطبي، إن المجمع يستحضر في هذه الأيام ذكرى تدميره وإحراق مبانيه على يد الاحتلال، وما شهده من مآسٍ ودمار ومقابر جماعية، مؤكداً أن إعادة تأهيله كانت ضرورة لاستعادة دوره في خدمة أبناء الشعب الفلسطيني.

وأوضح أبو سلمية أن المجمع بدأ مرحلة التعافي منذ عودة الطواقم الطبية إليه، وأن الإنجازات تتوالى في إعادة افتتاح الأقسام والخدمات، مشيراً إلى أن المجمع استعاد ما نسبته 60 إلى 70% من خدماته، ومثمناً دعم مؤسسة ميدكس وجميع الجهات والمؤسسات الداعمة.

بدوره، أكد م. فادي الدردساوي، مدير مكتب مؤسسة ميدكس في غزة، أن المؤسسة تمكنت من ترميم القسم رغم الحصار والتحديات الكبيرة، لا سيما صعوبة توفير مواد البناء ولوازم إعادة التأهيل، وأشار إلى أن المشروع يأتي في إطار التزام المؤسسة بدعم القطاع الصحي والمساهمة في إعادة تأهيل المرافق الطبية التي تعرضت للتدمير، مشدداً على أن العمل من أجل الإنسان لا يتوقف بالرغم من كل التحديات.



د. بلسم ريحي الجديلي

طفلي لا يسمع كلامي.. هل المشكلة في العناد؟

تطلب الأم من طفلها أن يرتب ألعابه، فيتجاهلها. ويطلب الأب منه أن يتوقف عن اللعب، فيرفض. تتكرر الأوامر، ترتفع الأصوات، ثم ينتهي الموقف بالصراخ أو العقاب، في حين يزداد الطفل مقاومة، ويزداد الوالدان شعورًا بالعجز والإرهاق.

في لحظة كهذه، قد تكون أول فكرة تخطر في أذهاننا: «هذا الطفل عنيد، ولا بد من وضع حد لتصرفاته».

لكن هل كل طفل لا يستجيب يكون عنيدًا فعلًا؟

أحيانًا يرفض الطفل لأنه يريد اختبار استقلاليته، وأحيانًا لأنه منشغل بما يفعله، أو لم يفهم المطلوب منه، أو يشعر بالتعب، أو يحاول التعبير عن احتياج لا يعرف كيف يشرحه.

وقد تكون المشكلة أيضًا في كثرة الأوامر، أو عدم وضوح القواعد، أو التناقض بين ما يقوله الأب وما تفعله الأم.

وفي ظروف الحياة الصعبة التي تعيشها أسر كثيرة في غزة، قد يكون الأطفال أكثر توترًا أو تعلقًا بوالديهم أو حساسية تجاه الأوامر والتغييرات.

وهذا لا يعني أن كل سلوك مزعج سببه الضغط النفسي، لكنه يدعونا إلى فهم ما وراء السلوك قبل أن نحكم على الطفل.

فكيف نجعل طفلنا يستجيب دون أن تتحول حياتنا اليومية إلى معركة؟

أولًا: اقترب منه قبل أن تطلب منه شيئًا.

بدلًا من إطلاق الأمر من غرفة أخرى، اقترب من طفلك، وانظر إليه، وناده باسمه، وتأكد من انتباهه.

قد يبدو هذا تفصيلًا بسيطًا، لكنه يساعد الطفل على فهم أن الحديث موجه إليه.

ثانيًا: اجعل طلبك واضحًا ومحددًا.

بدلًا من قول: «كفّ عن الفوضى»، قل: «ضع المكعبات في الصندوق». وبدلًا من تكرار الأوامر المتلاحقة، أعطه طلبًا واحدًا يناسب عمره وقدرته على التنفيذ.

ثالثًا: امنحه فرصة للاختيار حين يكون ذلك ممكنًا.

يمكنك أن تقول: «هل تريد ترتيب ألعابك الآن أم بعد خمس دقائق؟».

أنت هنا لا تلغي القاعدة، بل تمنحه مساحة محدودة للاختيار داخلها.

وهذا يساعده على تعلم المسؤولية دون الشعور بأن كل موقف صراع على السيطرة.

رابعًا: لا تجعل كل مخالفة معركة كرامة.

إذا رفض الطفل طلبًا، حاول أن تفهم السبب، وكن ثابتًا في القواعد المهمة، وهادئًا في تطبيقها.

لا حاجة إلى التهديد أو الإهانة أو الضرب لإثبات أن الكلمة يجب أن تُسمع.

فالطاعة الناتجة عن الخوف ليست هي نفسها تعلم المسؤولية وضبط السلوك.

خامسًا: لاحظ السلوك الجيد وامدحه.

عندما يستجيب طفلك أو يحاول التعاون، أخبره بما أعجبك تحديدًا: «أعجبني أنك رتبت ألعابك عندما طلبت منك».

فالاهتمام بالسلوك الإيجابي يساعد الطفل على معرفة ما ننتظره منه.

وإذا أصبح السلوك صعبًا بصورة مستمرة، أو صاحبه تغير ملحوظ في النوم أو المزاج أو الدراسة أو العلاقات، فمن المفيد النظر إلى الظروف المحيطة به، واستشارة مختص عند الحاجة.

في النهاية، لسنا بحاجة إلى الاختيار بين الحزم والحنان. يستطيع الوالدان وضع حدود واضحة مع الحفاظ على احترام الطفل ومشاعره.

قبل أن تسأل: كيف أجعل طفلي يسمع كلامي؟ جرّب أن تسأل: هل أوضحت له ما أريد، وهل ساعدته على فهمه، وهل أعلّمه التعاون أم أدخله في صراع متكرر معي؟

فالهدف من التربية ليس أن نربي طفلًا ينفذ كل أمر دون تفكير، بل أن نساعده على أن يصبح إنسانًا يفهم الحدود، ويتحمل المسؤولية، ويستطيع التعبير عن نفسه باحترام.